

التقييمات الأمنية الإسرائيلية السنوية متفائلة: «حربان عربيتان إسرائيل ليست طرفا فيهما!»



صفحة (5) من

مقاربة إسرائيلية جديدة لمجزرة كفر قاسم: الجيش وأوامره ما زال «قيمة عليا» في إسرائيل!



صفحة (7) من

المنتهد الاسرائيلي

الثلاثاء ٢٠١٣/١٢/١٧ م الموافق ١٣ صفر ١٤٣٦ هـ العدد ٣٢٢ السنة الحادية عشرة

الاسرائيلي المنتهد

ملحق نصف شهري يصدر عن



مركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«تقرير الفقر البديل»:

اتساع ظاهرة انعدام الأمن الغذائي في إسرائيل!

* نحو ٣٠ بالمئة من الإسرائيليين قالوا إن وضعهم الاقتصادي ازداد سوءاً خلال العام الحالي *

تبين من «تقرير الفقر البديل»، الذي تنشره منظمة «لنتيت» (عطاء) الإسرائيلية سنوياً، أن انعدام الأمن الغذائي يشكل ظاهرة أخذت في الاتساع بشكل كبير في إسرائيل، وأن حوالي نصف العائلات التي تتلقى الدعم من سلطات الرفاه، وعددها ٣٦٠ ألف عائلة تقريباً، قالت إن أولادها لم يتناولوا الطعام ليوم كامل، وشدت على أن هذا الوضع يتكرر.

وتأتي هذه المعطيات فيما أعلن المدير العام لوزارة الرفاه الإسرائيلية، يوسي سيلمان، قبل شهر قليلة، أنه «لا يوجد أولاد جياع في إسرائيل».

وقال ٥٠٪ من الذين يتلقون دعم سلطات الرفاه و٢٩٪ من الجمهور الواسع إن وضعهم الاقتصادي ازداد سوءاً خلال العام الحالي.

وفسر ٧٪ من هذه العائلات إساءة وضعها بأنه كان نتيجة الضربات الاقتصادية التي أقرتها حكومة إسرائيل في العام ٢٠١٣.

وأكد ٩٦٪ من هذه العائلات أنها اضطرت إلى التنازل عن خدمات حيوية ومنتجات أساسية، وبينها ٢٢٪ اضطرت إلى التنازل عن ذلك بصورة دائمة.

٢٢٪ فكروا بالانتحار

وأضاف التقرير أنه تم فرض حوزرات على حسابات مصرفية لـ ٤٧٪ من العائلات بسبب ديون. كما أنه تم قطع الكهرباء أو الماء عن بيوت ٥٤٪ من هذه العائلات، وقال ٣٩٪ من العائلات إنه تم تقديم دعوى ضدهم إلى المحاكم بسبب ديون، وتعرض ٤١٪ من العائلات لإجراءات دائرة الإجراء بسبب الديون. وقال ٢٢٪ من الحاصلين على دعم سلطات الرفاه إنهم فكروا بالانتحار أكثر من مرة بسبب سوء وضعهم الاقتصادي.

لكن الأوضاع الاقتصادية لم تؤثر على العائلات التي تحصل على دعم سلطات الرفاه فقط. فقد ذكر تقرير منظمة «لنتيت» أن ٥٢٪ من الجمهور الواسع في إسرائيل اضطروا هذا العام إلى شراء كميات أقل من المواد الغذائية بعد أن ساء وضعهم الاقتصادي. وبدأ ١٥٪ منهم بالعمل في عمل إضافي أو غير مكان عمله من أجل الحصول على راتب أعلى، وأخذ ١٤٪ قروضا من البنوك من أجل مواجهة الضائقة الاقتصادية.

ويعتقد الجمهور الواسع أن متوسط الدخل الشهري لعائلة مؤلفة من أربعة أفراد يجب أن يكون نحو ١٢ ألف شيكل شهرياً، بينما متوسط الدخل الشهري لعائلة مدعومة من سلطات الرفاه هو ٤٢١٦ شيكلاً فقط. وقال ٧٩٪ من الجمهور الواسع إنه يتزايد عدد الأشخاص الذين يعرفونهم والذين لا ينجحون في الحفاظ على مستوى معيشتهم كما كان في الماضي، وأن دخلهم لا يكفيهم لإنهاء الشهر.

أكثر من ثلث الأوالاد يتغذون على الخبز

قال التقرير إن ٩٪ من الأوالاد دون سن ١٨ عاماً في العائلات الحاصلة على دعم اضطروا إلى سرقة الطعام من أجل التغلب على النقص في الغذاء، و١٢٪ من الأوالاد اضطروا إلى جمع الطعام من حاويات النفايات، والطعام الأساس لـ ٥٠٪ من الأوالاد في هذه العائلات يعتمد على النشويات؛ ٣٧٪ منهم يتغذون من الخبز ودهنه المبرى أو أغذية أخرى. وقال ٦٠٪ من الأهالي إنهم قاصوا الوجبات لأوالادهم بسبب الضائقة، وقال ٥٥٪ أنه ينقص أولادهم طعام مغذ.

وقال ٥٠٪ إنه حدث أن أولادهم لم يتناولوا طعاماً يوماً كاملاً بسبب النقص في الطعام. وأكد ١٦٪ أن هذه ظاهرة متكررة. وقال ٧٠٪ من الأهالي في هذه العائلات إنه حدث خلال العام الحالي أنهم لم يتناولوا الطعام طوال يوم كامل بسبب ضائقتهم الاقتصادية. وشدت ٦٤٪ من العائلات المدعومة من سلطات الرفاه على أنها تضطر إلى الاختيار بين شراء مواد غذائية وتسديد ثمن احتياجات أساسية. وتخلت ٩٦٪ من هذه العائلات عن خدمات ومنتجات ضرورية، و٢٢٪ تفعل ذلك بصورة دائمة. كذلك أفادت جمعيات تقدم الطعام إلى العائلات المحتاجة بأنه تزايد الإقبال عليها خلال العام الحالي.

عاملون وفقراء

أشار التقرير إلى حدوث ارتفاع كبير في نسبة العاملين من العائلات التي تتلقى دعم سلطات الرفاه، فقد أصبحت نسبتهم اليوم



الفقر في إسرائيل: دوائر تتسع.

٤٦٪ فيما كانت ٣٩٪ في العام الماضي، وفي ٢٠٪ من هذه العائلات يعمل الزوجان. ووفقاً للتقرير فإن ٢٥٪ من الأوالاد القاصرين في هذه العائلات يضطرون إلى العمل من أجل المساعدة في إعالة العائلة.

ويتبين من التقرير أن ٧٤٪ من العاملين في هذه العائلات لم يحصلوا على تاهيل مهني من شأنه أن يساعدهم على الخروج من أزمتهم. كما أن ٢٩٪ من أوالاد العائلات المحتاجة يتسربون من المدارس، وخمس العائلات تضطر إلى نقل أولادها إلى مدارس داخلية بسبب الضائقة المالية. و٧٥٪ لا تستطيع شراء الكتب المدرسية لأوالادها. ووفقاً للمعطيات فإن ٣٦٪ من الأهالي في أوساط الجمهور الواسع قالوا إن الضربات الاقتصادية في العام الحالي وارتفاع الأسعار اضطرها إلى تقليص مشاركة أولادهم في دورات إثراء.

وقال ٦٤٪ من الأهالي في العائلات المدعومة إنهم لا يستطيعون تسديد تكاليف الدواء والعلاج لأوالادهم، و٦٧٪ لا يستطيعون تسديد تكاليف أدوية وخدمات طبية مهمة، مقابل ٨٧٪ في الجمهور الواسع. ويعاني ٦٣٪ من أمراض بسبب تغذية غير سليمة مقابل ٣٤٪ في أوساط الجمهور الواسع. وقال ٤٧٪ من أفراد العائلات المدعومة إنهم شعروا بالحاجة إلى دعم نفسي ولكنهم تنازوا عن ذلك بسبب ضائقتهم الاقتصادية.

وأكد ٩٥٪ من المسنين المدعومين من سلطات الرفاه أن خصصات الشيخوخة التي يتلقونها لا تسمح لهم بعيش كريم، و٨٣٪ لا يستطيعون تمويل خدمات ترفيه

في أعقاب العاصفة الثلجية

مراقب الدولة الإسرائيلي سيحقق في مدى جهوزية أجهزة الطوارئ

ومواصلات العامة والشرطة والسلطات المحلية وأجهزة الرفاه، في أعقاب إخفاقات في توفير الخدمات في أعقاب الأحوال الجوية السيئة. وأدت الأمطار الغزيرة إلى إغلاق شوارع رئيسية وبينها شارع رقم ٦، الذي يقطع إسرائيل من الشمال إلى الجنوب، بسبب حوادث طرق وفيضان المياه في شوارع أخرى وبينها شبكة الشوارع السريعة في منطقة تل أبيب.

واعتبر رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتانياهو، لدى افتتاح اجتماع حكومته الأسبوعي، يوم الأحد الفائت، والذي تأجل عقده عدة ساعات بسبب صعوبة وصول الوزراء إلى القدس، أنه يفضل إصرار قوات الأمن والطوارئ وبفضل التعاون من قبل المواطنين تم إنقاذ حياة الكثيرين. ودولة إسرائيل تتعامل جيداً مع هذه العاصفة الكبيرة وأعتقد أننا تعاملنا

معها أفضل من دول متقدمة أخرى تتردأها مثل هذه العواصف بشكل اعتيادي ونرى ما كانت النتائج عندنا. واستطيع أن أقول إنني سعيد أولاً لأننا حققنا الهدف الرئيس وهو إنقاذ حياة المواطنين. هذا ما أرسدنا منذ البداية وهذا ما يجب أن يرسدنا لأن العاصفة لم تنته بعد.

وأجرى نتانياهو خلال نهاية الأسبوع الماضي مشاورات متواصلة على خلفية العاصفة، وشارك فيها عدد من الوزراء والمفتش العام للشرطة ورئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، وشاركت قوات من الجيش الإسرائيلي في تقديم مساعدات للمواطنين في القدس خصوصاً. كذلك نقل الجيش مولدات كهرباء صغيرة إلى مستوطنات انقطع عنها التيار الكهربائي.

اليمين الإسرائيلي يجدد هجومه المسعور ضد منظمات تكشف النقاب عن ممارسات الاحتلال

ليبد ويعقوب بيرى وياعيل غيرمان. وأعلنت ليفني أنها ستستأنف على قرار اللجنة الوزارية.

وبادر إلى مشروع القانون هذا رئيس حركة «إم ترانسو»، رونين شوفال، وطرحه على جدول أعمال الكنيست النائبان أيليت شاكيد من حزب «البيت اليهودي»، وروبرت إيلاتوف من حزب «إسرائيل بيتنا».

وينص مشروع القانون على وجود أربعة أسباب تسمح بفرض ضريبة خاصة بنسبة ٥٪ على تبرعات تحصل عليها جمعيات في إسرائيل من دول أجنبية، بينها الدعوة إلى محاكمة جنود إسرائيليين في محاكم دولية (بسبب ارتكاب جرائم حرب)، والدعوة إلى مقاطعة إسرائيل، والتخريض ضد إسرائيل. ويشار إلى أن هذا القانون لا يسري على منظمات وجمعيات يمينية، التي تحرض معظمها ضد العرب واليسار الإسرائيلي.

وقال وزير المالية الإسرائيلي، ليبد، إن «الضريبة لا يمكن أن تؤدي دور المعاقب. ولا يمكن فرض رقابة على من يقول أو يفعل شيئاً ما بواسطة فرض ضريبة خاصة».

ووصفت ليفني مشروع القانون بأنه «مزيج من التطرف والشعبوية» ورات أن «أولئك الذين يتفخرون بأن إسرائيل هي الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط هم أول من سيلحقون ضرراً بها».

وشدد رئيس المعارضة وحزب العمل الإسرائيلي، إسحق هرتسوغ، على أن «قرار اللجنة الوزارية هو قرار ظلامي، ومعاد للديمقراطية، ويكم أفواه من يتجاوزون على ألا يفكروا مثلهم. وإسرائيل تتحول إلى أقل ديمقراطية بشكل تدريجي، وبهذه

الوتيرة لا يكون بعيداً اليوم الذي يفلقون فيه وسائل قانون تنتقد سياسة الحكومة» وعقب «الصندوق الجديد لإسرائيل»، الذي يمول منظمات حقوقية إسرائيلية،

بأن «من الأصح تسمية مشروع قانون اللجنة الوزارية لشؤون سن القوانين، أول والرأي في إسرائيل، كونه يشكل معياراً خطيراً بالديمقراطية الإسرائيلية. وكل من تهمة إسرائيل عليه أن يعارض هذا القانون، تماماً مثلما أعلن المستشار القانوني للحكومة يهودا فاينشتاين أنه لن يدافع عن هذا القانون أمام المحكمة العليا، في حال تقديم التماسات تطالب بإلغاء القانون».

يعلون يحمل الحكومة اللبنانية

مسؤولية مقتل جندي إسرائيلي

إسرائيلية على مسؤوليته».

وأعلن الجيش الإسرائيلي، أول من أمس، أن دورية تابعة له تعرضت لإطلاق النار من جهة الأراضي اللبنانية وأن التقديرات تشير إلى أن جندياً لبنانياً أطلق النار وليس معلوماً بعد أسباب إطلاق النار، علماً أن أبناء ترددت في لبنان بأن قوة عسكرية إسرائيلية قد تخلت الشريط الحدودي باتجاه الأراضي اللبنانية.

وبحسب الجيش الإسرائيلي، فقد تعرض الجندي الإسرائيلي القتيل لإطلاق النار عندما كانت سيارته متوقفة في جانب الطريق المحاذي للشريط الحدودي. وقال الناطق العسكري الإسرائيلي في بيان إنه تم تقديم شكوى «شديدة الهمج» إلى الأمم المتحدة في أعقاب هذا الحدث. وأعلن الجيش الإسرائيلي أنه رفع حالة التأهب في صفوف قواته على طول الحدود بين إسرائيل ولبنان وأنه «يحافظ بحق الرد في الوقت والمكان المناسبين».

وقالت وسائل إعلام إسرائيلية إن هذا الحادث هو الأول من نوعه في السنوات الثلاث الأخيرة. وكان جندي لبناني قد أطلق النار ما أسفر عن مقتل قائد كتيبة مشاة، هو المقدم دوف بيئري، في القطاع الأوسط من الحدود، في شهر آب من العام ٢٠١٠.

وتسعى إسرائيل حالياً إلى معرفة ما إذا كان الجندي اللبناني قد قرر بنفسه إطلاق النار أول من أمس أو أنه تلقى تعليمات من ضابط لبناني أو جهات في حزب الله.

وذكرت صحيفة «هآرتس» أمس أن لدى إسرائيل مصلحة في تقييد رد فعلها هذه المرة أيضاً. وأضافت أن إسرائيل وحزب الله لا يريدان التصعيد أو مواجهة عسكرية واسعة، كما أن حكومة لبنان لا تريد تصعيداً كهذا سيدفع ثمنه سكان لبنان كافة.

يواصل اليمين الإسرائيلي بخطى حثيثة هجومه ضد اليسار، وبشكل خاص ضد المنظمات الحقوقية، التي تكشف النقاب عن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين، بمن فيهم الأقلية الفلسطينية في إسرائيل.

كما يسعى هذا اليمين إلى اختراع معادلات ومفاهيم جديدة للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، ومن خلال ذلك شرعنة الاستيطان، بزعم أن الضفة الغربية هي منطقة «غير محتلة» (طالع تقريراً حول ذلك في ص ٦).

وفيما يتراكم جبل شاهق الارتفاع من التقارير الحقوقية الإسرائيلية، التي تؤكد انتهاج حكومات إسرائيل سياسة تمييز عنصرية ضد المواطنين العرب، وآخرها وأبرزها «مخطط برفاير»، الذي اضطرت حكومة إسرائيل إلى وقف إجراءات سنه كقانون في الكنيست، الأسبوع الماضي، عقدت منظمة اليمين «إم ترانسو» في تل أبيب، أمس الاثنين، ما أسمته «الاجتماع الصهيوني من أجل حقوق الإنسان».

وشارك فيه الأب جبرائيل نداف، الذي وصفه المنظمون بأنه «الأب الروحي لمنتهى تجنيد الطائفة المسيحية للجيش الإسرائيلي»، علماً أنه منبؤ من قبل الطوائف المسيحية.

كذلك شارك في الاجتماع أشخاص من «الجلس الدرزي الصهيوني» وسيدة تم وصفها بأنها «ناشطة صهيونية من الطائفة المسلمة»، ما يعني أن «إم ترانسو»، التي تأسست كحركة لمواجهة اليسار الإسرائيلي، وسعت نشاطها ليشمل جهات عربية تتعاون مع جهات يمينية ضد مصالح شعبها.

وتحاول هذه المنظمة إقناع الجمهور الإسرائيلي بأن الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل لا تتعرض للظلم ولا توجد سياسة تمييز عنصرية ضدها.

وفي إطار هذا الحراك اليميني، صادقت اللجنة الوزارية لشؤون سن القوانين، أول من أمس الأحد، على أن يؤيد الائتلاف الحكومي مشروع قانون غايته المس بتحويل المنظمات الحقوقية الإسرائيلية. وأيد القرار ثمانية وزراء من أحزاب الليكود و«إسرائيل بيتنا» والبيت اليهودي، وعارضته وزيرة العدل، تسيبي ليفني، ووزراء حزب «يوجد مستقبل» الثلاثة الأعضاء في اللجنة الوزارية، وهم يائير

حمل وزير الدفاع الإسرائيلي، موشيه يعلون، أمس الاثنين، الحكومة اللبنانية مسؤولية مقتل جندي إسرائيلي عند الحدود بين الدولتين مساء أمس الأول، وقال إن إسرائيل لن تتسامح حيال خرق سيادة إسرائيل.

ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن يعلون قوله «إننا نرى في الحكومة اللبنانية والجيش اللبناني كمسؤولين عما يحدث في جانبهما» من الحدود، ولن نتسامح حيال خرق سيادتنا على طول أي حدود، وبالتأكيد ليس عند الحدود مع لبنان».

وأعلن الجيش الإسرائيلي عند منتصف الليلة قبل الماضية عن مقتل أحد جنوده في منطقة رأس الناقورة عند الحدود بين الدولتين، بنييران تم إطلاقها من الأراضي اللبنانية، وأن التقديرات في إسرائيل تشير إلى أن جندياً لبنانياً هو من أطلق النار.

وقال يعلون «سجماً فهمنا فإن من أطلق النار على جندينا هو جندي في الجيش اللبناني»، وأضاف أن «ضباط من الجيش الإسرائيلي ووزع الجيش اللبناني، سوية مع مسؤولين في يونيفيل (أي قوات الأمم المتحدة العاملة في جنوب لبنان)، سيستوضحون الحادث، وستنقل الجيش اللبناني قبل أي شيء بأن يقدم تسييراً عما حدث بالضبط وما إذا كان الحديث عن جندي لم يطع التعليمات، وأية إجراءات اتخذت ضده وماذا ينوي الجيش اللبناني أن يفعل من أجل عدم تكرار أحداث من هذا النوع».

ورج الجيش الإسرائيلي، عند منتصف الليلة قبل الماضية، بقوات كبيرة في منطقة رأس الناقورة عند الحدود الإسرائيلية - اللبنانية في أعقاب مقتل الجندي، ونقل موقع «يديعوت أchronوت»، الإلكتروني عن مصادر في الجيش الإسرائيلي قولها إن «التقديرات هي أن الجندي اللبناني أطلق النار باتجاه قوة

تجاذبات أطراف الحكومة لا تهدد حتى الآن بحلها!

كتب برهوم جرابيس:

حملة الاحتجاجات الشعبية في صيف العام ٢٠١١. لكن «يوجد مستقبل» انقلب فور ظهور النتائج على كل ما عرضه خلال الحملة الانتخابية، وبشكل خاص في مسألة تقاربه الكبير مع حزب المستوطنين «البيت اليهودي»، ومن ثم نهج يائير لبيد في وزارة المالية، إذ عرض في غضون شهرين من توليه الحقبة ميزانية عامة للعامين الحالي والمقبل صقرية وتوجه ضربات كبيرة للشرائح الوسطى والفقيرة.

كذلك فإن لبيد أظهر مواقف يمينية تسابير المستوطنين في ما يتعلق بقضية الصراع، فهو لم يعترض على سيل المشاريع الاستيطانية الذي لا يتوقف، ولم يقلص أي من ميزانيات الاستيطان والمستوطنين، لا بل زادها في جوانب عدة.

كل هذا النهج قاد إلى حالة من «خيبة الأمل» لدى جمهور مصوتين «يوجد مستقبل»، وفق ما أظهرته ثلاثة استطلاعات، كان آخرها قد ظهر قبل نحو شهر، إذ تبين أن نحو ٤٠٪ من مصوتي الحزب في الانتخابات البرلمانية التي جرت في مطلع ٢٠١٣، قالوا إنهم لن يصوتوا للحزب مرة ثانية فيما لو جرت الانتخابات الآن. كذلك، فإن لبيد لمس الأمر في وسائل الإعلام المركزية وكبرى الصحف الإسرائيلية، التي وجهت له الكثير من الانتقادات في سلسلة من السياسات التي اتبعتها.

وشعر لبيد بحرج أمام الجمهور في نقطتين مركبتين: أولهما أن التقارير المالية التي ظهرت بعد أسبوعين فقط من أقرار الميزانية التقشفية في الصيف الماضي، وحتى الأيام الأخيرة، كانت مناقضة للتقارير السوداوية التي عرضتها وزارته قبيل أقرار الميزانية العامة، ولاحقا تبين أن العجز في الميزانية أقل بنسبة الثلث مما عرضت الحكومة، ٣٪ بدلا من ٤٫٦٥٪. كما أن سلطة الضرائب لديها فائض ليس قليلا.

والنقطة الثانية، هو ما ظهر في الشارع والمنظور الإسرائيلي وكان الولايات المتحدة بدأت تزييد بشكل محدود من حدة خطابها تجاه إسرائيل، في محاولات دفعها للعملية التفاوضية، رغم ما نراه على الأرض، وما زاد الطين بلّة في هذا النقطة هو فوز إسحق هرتسوغ برئاسة حزب «العمل»، الذي تعامل مع الإعلام بود كبير، يضاف إلى هذا أن هرتسوغ تحدث في كل خطابه منذ انتخابه عن العملية التفاوضية وضرورة حل الصراع، ما زاد من «حرج» لبيد أمام جمهوره. أمام أوضاع كهذه، رأينا لبيد يسارع إلى محاولة إرضاء جمهور الشرائح الوسطى، بأن قرر إلغاء دفع ضريبة الدخل، الذي كان من المفترض أن يرفع حيز التنفيذ في مطلع العام المقبل ٢٠١٤، وما يؤكد وجهة لبيد أنه لم يلتفت إلى مطالبات باستغلال الفائض الضريبي لإعادة بعض ما تم تقليصه في المخصصات الأولاد، رغم تحذيرات مؤسسة الضمان الاجتماعي وحتى بنك إسرائيل المركزي من أن هذا التقليص الحاد أوقع آلاف العائلات في دائرة الفقر، كذلك، فإن لبيد خرج بتصريح غير مألوف له منذ تشكيل الحكومة، بأن قال في الأسبوع الماضي «إن عدم التقدم بالعملية التفاوضية قد يعهد الائتلاف الحاكم»، وأحدث هذا التصريح ضجة لكن لم تمر سوى ساعات، وفي صباح اليوم التالي سارع حزب «يوجد مستقبل» لإصدار «بيان توضيحي» بأن ما قاله لبيد ليس تهديدا للائتلاف، وأنه ليس معنيا بحل الائتلاف الحكومي القائم.

مؤشرات مستقبلية

حتى الآن لم يمر سوى أقل من عام واحد على هذه الحكومة، ما يعني أنها لا تزال في بداياتها نسبيا، وكل إطار سياسي لم يستنفد بعد مهمة تثبيت نفسه وحضوره القوي في المؤسسة التنفيذية الحاكمة، ويعتقد أن بقاءه في الحكومة رغم ما يظهر من اختلافات سيملكه من جني ثمار لمكانته في الخارطة الحزبية، أكثر من خروجه من الحكومة في هذه المرحلة.

حزب «يوجد مستقبل»، برئيسه لبيد، سيسعى في الفترة المقبلة إلى تحسين وضعيته في استطلاعات الرأي، في عدة مسارات اقتصادية بالأساس، لكن أيضا سياسية بشكل محدود. أما حزب المستوطنين «البيت اليهودي»، فالحكومة الحالية هي الأفضل له وأي تهديد لها سيهدد مصالح جمهوره.

كذلك فإن حزب «إسرائيل بيتنا» الذي تراجع مرحليا عن التلويج بفك الشراكة البرلمانية مع حزب الليكود ليعود كتلة مستقلة وداخل الائتلاف، يرى زعيمه الأوجد ليبرمان، أنه سيحتاج لفترة من الاستقرار، كي يعزز ثبات حزبه بعد علامات السؤال الذي طرحت حول مستقبله، بسبب محاكمة الفساد التي واجهها على مدار نحو عام وانتهت لصالح ليبرمان.

وهذه الحال تسري أيضا على حزب «الحركة» برئاسة تسيبي ليفني، التي تعود الفريق الإسرائيلي المفاوض، فرغم ما نسمعه من تقارير إعلامية وكان لها وجهة نظر مخالفة عن رئيس حكومتها بشأن دفع العملية التفاوضية، إلا أنها لن تغادر الحكومة طالما استمرت المفاوضات التي حتى ولو توقفت فإن ليفني ستدافع عن بقائها في الحكومة تحت عنوان «محاولة استئناف المفاوضات»، لأن «الحركة» في وضعها الحالي مهددة بعدم العودة إلى الكنيست في أي انتخابات مقبلة، إلا إذا بحثت عن تحالف جديد مثل إعادة الوحدة مع حزب «كاديما» أو انضمام كليهما إلى إطار سياسي أوسع قد يظهر لاحقا، كفضيحة، ويكون حزب العمل في مركزه.

المشهد الإسرائيلي؛ عندما شكّل رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، حكومته في ربيع العام الحالي، اضطر إلى الرضوخ لإملاءات تحالف تم عقده بين رئيس حزب «يوجد مستقبل» (وسط - يمين) يائير لبيد، ورئيس حزب «البيت اليهودي» اليميني المتطرف نفتالي بينيت، في حينه اشترط الحزبان انضمامهما للحكومة بعدم ضمّ الحزبين الحريديين، شاس و«يهودت هتوراه»، إلى الحكومة. لكن في الأسابيع الأخيرة يبدو ما أ حلف لبيد - بينيت أخذ يتفكك، وليس واضحا بعد ما إذا كان ذلك سيؤدي إلى أزمة ائتلافية أو إلى تغيير تركيبة الائتلاف الحالي.

ويقول محللون سياسيون إسرائيليون إن نتنياهو ينظر بعين الرضى إلى الخصومة بين لبيد وبينيت، خاصة وأن شعبيته داخل حزبه، الليكود، تصاعدت مؤخرا بعد أن تصالح مع خصوم داخلين، أبرزهم وزير المواصلات يسرائيل كاتس.

ونشب الخلاف بين لبيد وبينيت بسبب عدة أمور، أبرزها العملية السياسية والمفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، وسبب آخر لهذا الخلاف، وربما يكون الأكثر أهمية بالنسبة للحزبين ورئيسيهما، يدور حول سن قوانين في مجال العلاقة بين الدين والدولة، وفي ظل هذا الخلاف أعلن لبيد أنه من أجل التقدم في المفاوضات مع الفلسطينيين سيتعين على نتنياهو تغيير تركيبة الائتلاف، في إشارة إلى إخراج «البيت اليهودي» من الحكومة وضم حزب العمل.

وبدوره أعلن بينيت أن بإمكان نتنياهو إخراج «يوجد مستقبل» من الحكومة وضم الأحزاب الحريدية إليها.

ليبد: يجب التقدم بالمفاوضات حتى لو تم تغيير تركيبة الحكومة

حذر لبيد، خلال خطاب ألقاه في مؤتمر الأعمال الذي عقدهته صحيفة «غلوبس» الاقتصادية في تل أبيب، يوم الأحد الماضي، من مغبة عدم التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين. وقال إن الوضع الحالي يشكل خطرا على مستقبل إسرائيل ويجب بذل جهود من أجل تقدم المفاوضات حتى لو تم تغيير تركيبة الحكومة الإسرائيلية.

وجاءت أقوال لبيد على خلفية التوتر المتصاعد بين الحكومة الإسرائيلية والإدارة الأميركية حول المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية المتعثرة. ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن لبيد قوله إن «كل أسبوع يمر من دون تقدم في المفاوضات يشكل خطرا على استقرار الحكومة... ثمة أهمية للاقتصاد والدولة بأن تستمر هذه الحكومة في ولايتها حتى لو استوجب التقدم في المفاوضات إجراء تغييرات ائتلافية كهذه أو تلك، في إشارة إلى حزب «البيت اليهودي» خصوصا الذي يعارض قيام دولة فلسطينية بشكل مبدئي.

وأضاف لبيد أن العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين هي «الموضوع الذي لديه تأثير حاسم على الاقتصاد الإسرائيلي والمجتمع الإسرائيلي». وأردف أنه فيما يتعلق بالمفاوضات «تبتقت عدة شهور فقط للوصول إلى تاريخ الهدف المحدد لإنهاء المفاوضات»، معتبرا أنه «رغم أن التأخير والمماطلة يأتیان غالبا من الجانب الفلسطيني، لكن ليس لدينا مسؤولي عن الجانب الفلسطيني، وإنما نحن مسؤولون عن الجانب الإسرائيلي، ودولة إسرائيل لا يمكنها، ويحظر عليها، أن تتبلع إلى داخلها ٣ مليون فلسطيني».

وتابع لبيد أنه «حان الوقت الآن للتقدم وقد وصلنا إلى المرحلة التي يتعين على حكومة إسرائيل فيها الإجابة السليمة عن السؤال إذا ما كانت تجري العملية السياسية من خلال محاولة حقيقية للتوصل إلى اتفاق سلام، والقضية الحقيقية التي علينا مواجهتها هي أن هذا أمر ممكن بكل تأكيد، وهو صعب ومؤلم ومتعلق بتنازلات، لكنه ممكن»، وأضاف أنه «لا يمكننا مواصلة التهرب من حقيقة أن السلام ثمنا، وهو ثمن مؤلم قويا وسياسيا وليس سهلا، وسيضطر إلى دفعه كل جانب من الموقعين على الاتفاق».

وقال لبيد إن نتنياهو «أعلن أنه يعرف هذا الثمن ويدرك معنى حقيقة أن الحل الوحيد الموجود على الطاولة هو تطبيق فكرة دولتين شرعيين. وأنا مؤمن وأمل أن لديه الشجاعة التاريخية المطلوبة كي يدفع الثمن، وهذا ما تصهه به عندما شكلنا الحكومة ومن على منبر الكنيست ولا أتخيل للحظة أنه لم يقصد كل كلمة».

ورأى لبيد أن «مهمتنا اليوم هي تحويل هذا التصريح إلى خطة عمل منظمة والوقوف وراءها رغم الصعوبات، وهدفنا ليس إضعاف الائتلاف أو وضع إنذار وإنما على العكس، أن أوضح أن الوزراء الخمسة والنواب الـ ١٦ في الكنيست لحزب يوجد مستقبل هم أساس ائتلافي صلب يسمح ويسمح للمفاوضات بالتقدم». واعتبر لبيد أن «الخط التاريخي» لليسار الصهيوني هو أنه «سارع إلى الإعلان مسبقا عما هو مستعد للتنازل عنه وأغى بذلك الفلسطينيين من دفع ثمن مقابل السلام. ليس هكذا يجرون مفاوضات في الشرق الأوسط، وعلى الفلسطينيين أن يعملوا أن عليهم أن يدفعوا ثمنا أيضا وعليهم أن يوافقوا على تسويات مؤلمة». وقال إن «كل لحظة تمر ولا يوجد فيها اتفاق بيننا وبين الفلسطينيين هي خطر على وجود دولة إسرائيل كدولة يهودية، وكل يوم يمر من دون اتفاق يقربنا من خطر الدولة ثنائية القومية... ولا يتوجب على دولة إسرائيل أن تسيطر على شعب آخر، فهذا يتعارض مع الأخلاق اليهودية، ويتعارض مع فكرة بناء مجتمع قوّة».

وعقب رئيس حزب العمل الإسرائيلي، عضو الكنيست إسحق هرتسوغ، على أقوال لبيد، بأن حزبه سيدعم نتنياهو من داخل الحكومة أو من صفوف المعارضة،

بحلول نهاية العام

نتنياهو يتقرب من اليمين المتطرف أكثر فأكثر ويزيد عزلة إسرائيل الدبلوماسية في العالم!



(ب)

نتنياهو في حكومته، انخياز لاعتبارات اليمين.

في حال تقدم المفاوضات وأن أحزاب المعارضة الأخرى ستفعل الأمر نفسه «وأمل أن ينفذ حزب يوجد مستقبل الجانب الأخر من المعادلة وينضم إلينا أي في المعارضة» في حال تهرب نتنياهو من المفاوضات،.

بينيت لتنتنياهو: يجب ضمّ الأحزاب الحريدية للحكومة وعدم الخشية من انسحاب «يوجد مستقبل» من جهة أخرى، وفي إطار الخصومة الحاصلة بين لبيد وبينيت، خاصة على خلفية سن قوانين في مجال العلاقة بين الدين والدولة، التي يعارضها حزب «البيت اليهودي» والأحزاب الحريدية، أفادت صحيفة «معاريف»، يوم الجمعة الماضي، أن بينيت بعث برسالة إلى نتنياهو، قبل أسبوعين، قال فيها إنه يجب ضمّ الأحزاب الحريدية إلى الحكومة، وعدم الخشية من انسحاب لبيد في هذه الحالة لأن «البيت اليهودي» باق معه.

وأضافت الصحيفة أن بينيت أوضح لتنتنياهو في هذه الرسالة أن التحالف بينه وبين لبيد لم يعد قائما، وأن حزب «البيت اليهودي» لم يعد يتفق مع لبيد على عدم ضم الحريديم إلى الحكومة. وقالت الصحيفة إن قياديين في «البيت اليهودي» أبلغوا نظراءهم في الأحزاب الحريدية بشأن هذه الرسالة.

وفقا للصحيفة فإن نتنياهو ليس مستعجلا لتغيير تركيبة ائتلافه ويريد بقاء لبيد في الحكومة، على أمل أن شعبيته ستخفّض، خاصة وأنه يتولى منصب وزير المالية الذي اتخذ من خلاله قرارات اعتبرت أنها توجه ضربات اقتصادية ضد الطبقة الوسطى وجعلت شعبيته في الحضيض.

ولفتت الصحيفة إلى أن ما دفع بينيت إلى التخلي عن تحالفه مع لبيد هو عدد من مشاريع القوانين في موضوع الدين والدولة. وأوضحت الصحيفة أن لبيد يريد ضم الحريديم إلى الحكومة من أجل أن تعارض أحزابهم هذه القوانين والا يكون في واجهة المعارضة حزب «البيت اليهودي» كي لا يخسر شعبيته في اوساط يمينية علمانية.

وفي سياق المصالح الحزبية، كتب محلل الشؤون الحزبية في صحيفة «هآرتس»، يوسي فيرتر، يوم الجمعة الماضي، أن تبادل «اللكمات» بين لبيد وبينيت جاء على خلفية محافظة كل واحد منهما على جمهور ناخبه، إذ أن لبيد يواجه انتقادات من جانب جمهور مصوته بسبب الضربات الاقتصادية التي أنزلها بالطبقة الوسطى، كذلك فإن لبيد وحزبه مضطران إلى تأييد سلسلة مشاريع قوانين تمنح حقوقا للمثليين لإرضاء مصوته الذين يؤيدون منح حقوق كهذه. وفي المقابل فإن بينيت وحزبه يعارضان منح أية حقوق كهذه، كذلك أشار فيرتر إلى أن الجناح اليميني-الديني-المتطرف بين صوتي «البيت اليهودي» ينتقد بينيت بسبب تحالفه مع لبيد الذي يدعو إلى التقدم في المفاوضات مع الفلسطينيين.

نتنياهو في وضع مريح

داخل الليكود

فيما تتصاعد الخصومة بين لبيد وبينيت، واعتبار نتنياهو أن هذه الخصومة تصب في صالحه لأنها تضعف لبيد وحزب «يوجد مستقبل»، فإن التقارير تشير إلى أن وضع نتنياهو داخل حزب الليكود الذي يتزعمه، بات مريحا نسبيا أكثر من ذي قبل.

ويعود سبب ذلك، وفقا لمعاريف، إلى أن نتنياهو تصالح مؤخرا مع قياديين في الحزب ويتولون مراكز مهمة فيه، وخاصة رئيس أمانة الحزب يسرائيل كاتس، ورئيس اللجنة المركزية للحزب داني دانون.

كما تصالح نتنياهو مع رئيس المكتب السياسي لليكود زئيف الكين، ورئيس كتل الائتلاف في الكنيست ياريف ليفين. وهؤلاء ينتمون إلى الجناح اليميني العلماني المتطرف في الليكود، ويعارضون بشدة قيام دولة فلسطينية.

وحارب هؤلاء الأربعة، وخاصة كاتس، داخل مؤسسات الليكود من أجل منع سحب أية صلاحيات من نتنياهو، خاصة فيما يتعلق بصلاحيته بمنع عقد اجتماع للجنة المركزية للحزب، واتخاذ قرارات لا يريد نتنياهو اتخاذها في هذا التوقيت أو ذاك، وبضمن ذلك قرار بحل الشراكة والتحالف بين الليكود وحزب «إسرائيل بيتنا» بزعامة أفيغدور ليبرمان.

وفاة ماندبلا: نتنياهو شخصية

غير مرغوب بها في جنوب إفريقيا

على صعيد آخر، أقامت سفارة جنوب إفريقيا في تل أبيب، يوم الأربعاء الماضي، مراسم تأبين للرئيس والرئيس الجنوب إفريقي السابق، نيلسون ماندبلا، الذي توفي مطلع الأسبوع الماضي. وقالت «هآرتس» أنه لم يحضر أي سياسي إسرائيلي هذه المراسم. وينسجم ذلك مع قرار نتنياهو بعدم السفر إلى جنوب إفريقيا للمشاركة في مراسم تأبين ماندبلا وحنأته، مثلما فعل معظم زعماء العالم.

ووجهت الصحف ووسائل الإعلام في إسرائيل انتقادات شديدة لتنتنياهو بسبب امتناعه عن السفر إلى جنوب إفريقيا، وتذّرعه بأن تكلفة ذلك ستكون مرتفعة (سبعة ملايين شيكل)، مشيرين إلى أنه لم يأبه بتكلفة كهذه عندما شارك قبل شهور في جنازة رئيسة الحكومة البريطانية السابقة مارغريت تاشر.

ورأى السفير الإسرائيلي الأسبق في جنوب إفريقيا، ألون ليثيل، أن قرار نتنياهو عدم المشاركة في جنازة ماندبلا، هو قرار صائب لأن نتنياهو هو شخص غير مرغوب فيه في جنوب إفريقيا. وقال ليثيل لموقع «يديعوت أحرونوت» الإلكتروني إن «نتنياهو ليس ضيفا مرغوبا فيه في جنوب إفريقيا الحالية، وأعتقد أنه من الصواب أنه لم يسافر».

ووصف ليثيل تذرع نتنياهو بتكلفة السفر لعدم المشاركة في جنازة ماندبلا بأنه «أداء مرعب» وقال إن «نتنياهو لا يدرك مدى تعقيد هذا الأمر من الناحية السياسية ومدى المعارضة التي قد تكون لمشاركته وحضوره في الجنازة من جانب الجمهور الجنوب إفريقي». وقد فعل الصواب عندما ألقى ذلك، ولكن الذرائع المالية مهينة جدا وقد تم ارتكاب خطأ هنا».

كذلك أعلن الرئيس الإسرائيلي، شمعون بيريس، أنه قرر هو الآخر عدم السفر إلى جنوب إفريقيا بسبب وعكة صحية. لكن تبين بعد ذلك أن بيريس يمارس عمله كالمعتاد وأنه استقبل الرئيس الغواتيمالي، ويشار إلى أن بيريس هو أحد أبرز رموز العلاقات بين إسرائيل ونظام التمميز العنصري السابق في جنوب إفريقيا والذي كان ماندبلا في مقدمة المناضلين ضد. كذلك فإن بيريس هو أحد المسؤولين الإسرائيليين الذين وقعوا على صفقات تزود إسرائيل بموجبه نظام الأبارتهايد السابق في جنوب إفريقيا بالأسلحة، في العالم الذي قرّر العالم فيه عدم مد هذا النظام العنصري بالأسلحة.

إلا أن ليثيل اعتبر أن بيريس سيستقبل بالترحاب لو قرر المشاركة في الجنازة، وقال إن «بيريس هو قصة مختلفة، وهو شيء آخر، إذ يوجد له تاريخ كامل وهو يرمز ويمثل سياسة مختلفة [عن نتنياهو] وخسارة أنه لم يسافر».

وتقرر أن يشترك في جنازة ماندبلا، التي جرت أمس، رئيس الكنيست، يولي إدلشتاين. وقال ليثيل إن «وصول إدلشتاين إلى جنوب إفريقيا سيكون مشكلة، فهو يمثل خطا يمينيا بارزا كما أنه مستوطن». وأضاف أن «ما يسبب ضررا لنا في جنوب إفريقيا وأجزاء مشابهة في العالم هو الاحتلال، وهذا هو أساس المشكلة ومن هنا أيضا نشأ هذا الأداء المعقد والذي يسببه لن يتمكن نتنياهو من السفر».

ورأت «هآرتس» في افتتاحية عددها الصادر الأربعاء الماضي أن «غياب القيادة الإسرائيلية العليا عن جنازة ماندبلا ليس صدفة، وبالإمكان أن نرى فيه مؤشرا على عزلة دبلوماسية متصاعدة، وإسرائيل أخذت تنعزل عن المجتمع الدولي بسبب إصرارها على استمرار الاحتلال وتحصينه بالمزيد من المستوطنات، وإدارة ظهرها إلى مبادرات سياسية».

وعلى ما يبدو فإنه بحلول نهاية العام الحالي بعد أسبوعين، يواصل نتنياهو الفوصم في وحل عزلة إسرائيل الدبلوماسية في العالم على الصعيد الدولي، بينما على الصعيد الداخلي، تلمي عليه مصالحه التقرب من اليمين المتطرف، سواء داخل حزبه أو في الحلبة السياسية عموما، وبالتالي لا يتوقع أن يستجيب لدعوة لبيد بالتقدم في عملية السلام.

مقابلة خاصة مع مدير مكتب «عدالة» في النقب

الدكتور ثابت أبو راس لـ «المشهد الإسرائيلي»: حكومة إسرائيل جمدت «مخطط برافر» بعدما فوجئت من ردة الفعل المحلية والدولية

*** حكومة إسرائيل تخطط اليوم لإقامة ١٥ مستوطنة يهودية جديدة في النقب وهذه المستوطنات موجودة في مراحل تخطيط مختلفة***



(النقب)

يملكها عرب النقب، علما أن حكومة إسرائيل تستطيع أن تفعل بأراضي الدولة في هذه المنطقة كل ما تشاء من مسسكرات جيش ومستوطنات، ولكن لن يكون هذا على أنقاض قرى عربية، وحكومة إسرائيل تحاول تركيز عرب النقب في بلدات، بينما عرب النقب يطالبون بتنظيم قراهم كقرى زراعية والمحافظه على نسج حياتهم.»

(*) هل تعلمون ما هو عدد المستوطنات الجديدة المخطط لإقامتها في النقب؟

أبو راس: نعم، حكومة إسرائيل تخطط اليوم لإقامة ١٥ مستوطنة يهودية جديدة في النقب، وهذه المستوطنات موجودة في مراحل تخطيط مختلفة. وتم إقرار إقامة سبع قرى يهودية على أنقاض وأراضي عرب النقب. وتحت ضغوط الإعلام ومناهضة عرب النقب لمشاريع الترحيل هذه، تم الكشف عن خارطة جديدة هي ‘خارطة برافر’. ونرى في هذه الخارطة، كما كنا نتوقع، أن حكومة إسرائيل تريد منع عرب النقب من التواجد غربي بشارع ٤٠ وإغلاق مناطق معينة في شمال - غرب النقب أمام عرب النقب، على خلفية قومية، أي لانهم عرب وحسب، وهذه السياسة يسومونها في دول الغرب ‘إبارتهايد’. واكتشفنا من هذه الخارطة الجديدة، التي كشف النقاب عنها مؤخرا فقط، أن مناطق التعويض لعرب النقب، وهي أقل من ٢٠٪ من المساحة التي يطالب العرب بها، هي مناطق مقفرة وقاحلة، وهي أراض تقع بين بلديتي ديمونا وعراء، أي الأراضي القاحلة في السفوح المؤدية إلى البحر الميت، ولن يستطيع عرب النقب الاستفادة منها أبدا بينما هم يعيشون الآن في أراض زراعية».

أكثر من أربعين مدينة في أنحاء العالم. وأصبحت شعارات مثل ‘لا لبرافر’ و ‘برافر ليمر’ شعارات عالمية. ونتوخى من لجنة المتابعة ليس فقط دعم نضالنا وإنما أن تكون جزءا من النضال. وتواصل عرب الشمال في الجليل والمثلث مع النقب يزداد مع مرور الوقت، وقد وصلت قضية النقب إلى شمال إسرائيل، ولم تعد تنتظر أن يصل الشمال إلى النقب. واعتقد أن إرغام حكومة إسرائيل على سحب المخطط هو علامة فارقة وحدث تاريخي ومهم في تاريخ الجماهير العربية في إسرائيل. وهذا لا يعني أننا سنستكين، فهذه حكومة مجنونة وهناك مخططات أخرى. وحتى بدون وجود مخططات، فإن السلطات الإسرائيلية تقوم بممارسات ضد عرب النقب، وتستخدم قوة بوليسية خاصة اسمها وحدة ‘يوعاف’، من أجل هدم بيوت يومية وتصرف بشكل وحشي مع المواطنين. وعقدنا قبل أيام اجتماعا للجنة التوجيه العليا لعرب النقب وغيرنا الشعار بـشان المخطط ليصبح ‘هدم البيوت ومن أجل الاعتراف بقرانا’. كذلك طالبنا نضالنا هو الاجتماع مع وفد يمثل عرب النقب من أجل طرح المخطط البديل الذي وضعناه».

(*) من هي الجهات التي خططت ونظمت ونفذت الحملة ضد المخطط البديل؟ وهل كان هناك دور للجنة المتابعة العليا للجماهير العربية؟
أبو راس: أقول بكل تواضع إن أول حملة دولية ضد ‘مخطط برافر’ قام بها مركز ‘عدالة’، قبل عام ونصف العام. وتصاعدت الحملة بعد ذلك، وشاركت فيها مؤسسات أخرى من النقب وغير النقب. والحراك الشبابي ‘ثلج الصدر، وإن كان تحركه قد بدأ قبل ثلاثة أشهر فقط. لكن له دوره ونتائجه وانعكاساته، وليس صدقة أن الشباب تظاهروا في

تجمد ‘مخطط برافر’ هو الحملة الدولية، وخاصة من جانب الاتحاد الأوروبي، ضد المستوطنات في الضفة الغربية. وعلى ما يبدو أن حكومة إسرائيل اعتبرت أن العالم العربي منشغل في مشاكله الداخلية وأن الشعب الفلسطيني مشردم، وأن بإمكانها في وضع كهذا أن تمرر المخطط. واعتقد أن إرغام حكومة إسرائيل على سحب المخطط هو علامة فارقة وحدث تاريخي ومهم في تاريخ الجماهير العربية في إسرائيل. وهذا لا يعني أننا سنستكين، فهذه حكومة مجنونة وهناك مخططات أخرى. وحتى بدون وجود مخططات، فإن السلطات الإسرائيلية تقوم بممارسات ضد عرب النقب، وتستخدم قوة بوليسية خاصة اسمها وحدة ‘يوعاف’، من أجل هدم بيوت يومية وتصرف بشكل وحشي مع المواطنين. وعقدنا قبل أيام اجتماعا للجنة التوجيه العليا لعرب النقب وغيرنا الشعار بـشان المخطط ليصبح ‘هدم البيوت ومن أجل الاعتراف بقرانا’. كذلك طالبنا نضالنا هو الاجتماع مع وفد يمثل عرب النقب من أجل طرح المخطط البديل الذي وضعناه».

(*) من هي الجهات التي خططت ونظمت ونفذت الحملة ضد المخطط البديل؟ وهل كان هناك دور للجنة المتابعة العليا للجماهير العربية؟
أبو راس: أقول بكل تواضع إن أول حملة دولية ضد ‘مخطط برافر’ قام بها مركز ‘عدالة’، قبل عام ونصف العام. وتصاعدت الحملة بعد ذلك، وشاركت فيها مؤسسات أخرى من النقب وغير النقب. والحراك الشبابي ‘ثلج الصدر، وإن كان تحركه قد بدأ قبل ثلاثة أشهر فقط. لكن له دوره ونتائجه وانعكاساته، وليس صدقة أن الشباب تظاهروا في

الجديد في النقب وإلى جانب المرافعة الدولية، جعل السلطة تخاف وتتحسب، فقد اعترف قائد الشرطة في منطقة الجنوب بأن المظاهرات الأخيرة، وشراسة مقاومة الشباب العرب في النقب للمخطط، كانت ‘حدثا مؤسسا’. (*) اليمين الإسرائيلي أعلن عن معارضته لـ‘مخطط برافر»، لأن المخطط كان، برأي اليمين، ‘سخيا، مع عرب النقب. كذلك فإن وسائل إعلام إسرائيلية ذكرت أن نيتها هو سحب مشروع القانون لأنه أدرك أن أحزاب اليسار والأحزاب العربية وقسم كبير من أحزاب اليمين، وكل لأسبابه ودوافعه، سيعارضون مشروع ‘قانون برافر’ في حال طرحه في الكنيست.

أبو راس: «اعتقد أن هذه مجرد حجة، لأنه لو أراد نضالنا هو أن يمرر المخطط وسنح كقانون لاستطاع القيام بذلك. وكان بإمكانه إقناع أحزاب، حتى من المعارضة، بتأييده. وحكومة إسرائيل نفسها تختبئ، وهناك خلاف حول المخطط حتى داخل حزب الليكود. ونحن نجري اتصالات مع أعضاء كنيست يهود، من خلال دعوتهم إلى جولات في النقب وإطلاعهم على الوضع. كذلك فإن المخطط نفسه معقد وشائك وغامض، وحتى أن أعضاء كنيست يطالبون بمعرفة ما وراء المخطط، وهي معلومات تم إخفاؤها عن أعضاء الكنيست».

(*) ما هو سبب هذا الغموض؟

أبو راس: «حكومة إسرائيل خجلة من نفسها بالكشف عن كل ما وراء المخطط. مثلا، لم تكن نعرف حتى نحن، الذين نتابع المخطط عن كثب، أن حكومة إسرائيل تنوي بناء مستوطنات، باستثناء أنها تنوي إقامة مستوطنة ‘حيران’ على أنقاض قرية أم الحيران العربية. لم نكن نعرف أن هناك مخطا لبناء خمس مستوطنات في خط بئر السبع - ديمونا. على أنقاض قرى عربية أخرى قائمة قبل قيام دولة إسرائيل. هذا يعني أن ‘مخط برافر’ هو مخطط رهيب وعنيف وشرس ولم نتوقع أنه سيكون بهذه الشراسة. واعتقد أنه عندما يتم كشف المخطط بأكمله، فإنه ستكون داخل أوساط يهودية، وحتى في حزب الليكود، معارضة له. وأعد هذا المخطط كمشروع قانون الجنرال يعقوب عميدروز، رئيس مجلس الأمن القومي السابق، بعد أن عدل المخطط الأصلي الذي وضعه بيغن، من جهة ثانية فإن بيغن أعلن أنه لا يوافق على المخطط مثلما تم طرحه. وفي المقابل فإن عرب النقب يرفضون كافة المخططات التي وضعتها حكومة إسرائيل في هذا السياق، خاصة وأن جميعها غامض ويخفي أمورا كثيرة. وقد حاول اليمين أن يعرف حجم مساحة الأراضي التي ستمشي لعرب النقب. واليمين لا يوافق على المسودة الأولى للمخطط التي تحدثت عن منح عرب النقب ١٨٣ ألف دونم كتعويض عن مصادرة أراضيهم، ولا يوافق على المسودة الثانية التي وضعها عميدروز وتحدثت عن تعويض مساحة يبلغ حوالي ٩٦ ألف دونم، وهم لا يوافقون أيضا على اقتراح وسطي طرحه بيغن ويمنح عرب النقب ٤٦ ألف دونم إلى جانب تعويض مالي. لكن عرب النقب مستمرون في المطالبة بحقهم في ٨٠٠ ألف دونم. كذلك فإن جميع سفارات إسرائيل في العالم تشكو من الأسئلة الكثيرة التي توجه لها حول ‘مخطط برافر’. وهذا بفضل الحملة الدولية أيضا ونحن نستقبل هنا في النقب باستمرار سفراء وزراء وأجانب ونشرح لهم الأوضاع، كما أننا نزرر دولا أجنبية ونشرح أهداف المخطط. ومؤخرا، على سبيل المثال، زرنا هولندا والتقينا مع رئيس حكومتها عبر عن دهشته من خطورة هذا المخطط. وكما قلت فإن حكومة إسرائيل لم تكن تتوقع مثل هذا النشاط المناهض لمخططها. وربما أن ما جعل حكومة إسرائيل

«في تقديري ستظل البيئة المحيطة تفرض علينا ضرورة أن نقتل ونُقتل!»

إسرائيل بعد عشرة أعوام - نظرة أمنية إلى المستقبل

بقلم: عاموس غلوعا (*)

في العام ٢٠١٣ ستلتحق حفيدتي أبيغيل بالخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي. والسؤال الكبير والمثير في أن هو: هل سيكون وجود إسرائيل الأمني في ذلك الوقت آمنا ومضمونا؟ أم أن وضعها الأمني سيكون في خطر وانحدار؟

سوف أحاول الإجابة عن هذا السؤال من خلال طرح عدة أسئلة ثانوية كنقطة انطلاق للنقاش.

لكن قبل ذلك، يبدو لي أن في وسعي الإشارة إلى عدة سيروورات ستستمر في الغلاف الخارجي لإسرائيل، بوتائر عالية أو منخفضة في العام ٢٠١٣. أيضا، والتي من المتوقع أن تؤثر بأشكال مختلفة على الأسئلة التي سأثيرها لاحقا.

وتتلخص هذه السيروورات في الآتي:

استمرار العداء العربي والإسلامي الفاعل ضد إسرائيل كدولة للشعب اليهودي، حتى لو تم التوصل إلى تسويات واتفاقيات مختلفة بين إسرائيل والفلسطينيين. في المقابل ستواصل المنظمات الدولية أنشطتها المناهضة لإسرائيل بشدة ومن ضمن ذلك المقاطعة بأشكالها المختلفة. ستبقى البيئة الإقليمية لإسرائيل تتسم بانعدام الاستقرار والتقلبات والاهترزاز وتغيير أنظمة وحدود، وصراعات داخل التيارات الإسلامية المختلفة. يمكن أن تفضي إلى إنتاج إرهاب داخلي وخارجي ضد الغرب.

من المتوقع استمرار اتجاه الانحسار النسبي في المكانة

العالمية للولايات المتحدة الأمريكية.

ستشهد التكنولوجيا مزيداً من التقدم السريع، وستزداد نتيجة لذلك القدرات التدميرية المختلفة الفناكة التي تمتلكها المنظمات الإرهابية المختلفة كما ستكون قدرة انتشارها أكثر سهولة. ومن المنتظر، في ضوء ذلك أيضا،

أن تحتل الحرب الافتراضية (الإلكترونية) مكانة مركزية في

نظريات أمن الدول والمنظمات.

سوف يستمر السعي نحو امتلاك قدرات نووية من جانب دولة المنطقة، وهي عملية تبعث إجمالا على التشاؤم الشديد. عندئذ، وحين تبلغ حفيدتي، رافعة اباليه حاليا، الثامنة عشرة من عمرها، وتنتهي دراستها الثانوية، هل ستكون الخدمة العسكرية لا تزال إلزامية؟ هل سيتوقف الجيش الإسرائيلي عن كونه جيش الشعب»، ليغدو في جوهره «جيشا ههنيئا»، يكون كل من يلتحق بصفوفه كما لو كان يدخل إلى مكان عمل؟ أم أن الخدمة العسكرية الإلزامية ستستمر وتتضم أيضا المتدينين الحريديم؟

ليست لدي إجابة، لدي أمل فقط في أن تكون حفيدتي

فخورة بالخدمة في صفوف الجيش الإسرائيلي، وأن تكون

واحدة من كثيرين وكثيرات تتأجج في نفوسهم الدافعية للخدمة في الجيش الإسرائيلي. أما كيف نشجع ونغذي هذه الدافعية، وكيف سننواجه محاولات الخصوم والأعداء الهادفة إلى إضعاف هذه الدافعية، فهذا بطبيعة الحال مجال آخر للنقاش.

فمسألة دافعية حفيدتي (أبيغيل) مرتبطة بالسؤال الأوسع وهو: كيف سيكون عليه الإجماع الداخلي لشن الحرب، الحرب الاضطرابية؟ هل ستبقى حساسيتنا الزائدة للخسائر البشرية نقطة ضعف لدينا، وفي الوقت ذاته نقطة قوة لنا؟! سوف تكون هذه المسألة معضلة أساسية في العام ٢٠١٣، والذي لن تتوارى فيه على الأرجح القيم الفردية والأثانية. وفي تقديري ستظل البيئة المحيطة بنا، تخرض علينا، بعد عشر سنوات، ضرورة أن نقتل ونُقتل، وضرورة وليس خيارا حرا من قبيل «مرحى بالموت في سبيل الوطن» إن كل ما أمل به فقط، هو أن تستمر المناعة الأمنية، كما دلت عليه استطلاعات العقد الماضي، لدى معظم السكان في إسرائيل وأن تزداد وتتعزيز أكثر معنوياتهم وطول نفوسهم وثقتهم بالجيش الإسرائيلي (مقارنة مع مؤسسات رسمية إسرائيلية أخرى).

العسكرية؟!

ستواجه على الأرجح عصرا تكنولوجيا جديدا. ولكن كيف سيطبق الانضباط العسكري، الذي يعتبر ضرورة قصوى، في ظل هكذا عصر جديد؟ وكيف سيكون الانصياع للأوامر العسكرية؟ مثل هذه الأمور ستكون جزءا من تحديات العقد المقبل.

ويقودنا ذلك إلى سؤال فرعي آخر: هل سيحافظ الجيش الإسرائيلي في العام ٢٠١٣ على تفوقه، وعلى الفجوات القائمة بينه وبين أعدائه المختلفين، دولا ومنظمات على حد سواء؟! علما أن ذلك يشكل شرطا ضروريا ملحا للمحافظة على الأمن القومي لدولة إسرائيل.

وإلى جانب عملي التكنولوجيا والقوى البشرية النوعية، فإن أحد المقاييس لبقاء وتكريس الفجوات المذكورة، يتمثل في القدرة التدميرية التي يمتلكها الجيش الإسرائيلي، والقدرة على الوصول بها إلى أهداف مختلفة، سواء القريبة أو البعيدة، بالسرعة الممكنة والدقة القصوى، لكن ذلك لا يكفي وحده، فالشرط الضروري الآخر، هو أن يكون العدو حساسا للدمار والخسائر، وأن تكون لديه قدرة كبيرة على تخافي ذلك.

ويطرح هنا سؤال آخر: إلى أي حد تساهم الأرض (المناطق)

الموجودة في أيدينا، أو أيدي العدو، في بقاء وتعزيز تلك

الفجوات، أو تقليصها؟!

ومن الفجوات إلى الأهداف... في الماضي كانت أهداف الجيش الإسرائيلي تتمثل في بناء قوة ضاربة (جوية ومدبرسة) قادرة على التقدم والوصول إلى عمق خطوط وتشكيلات العدو، أما الآن فيتم التركيز على أهداف من قبيل حماية الجبهة الداخلية، تفعيل ذراع تدميرية بعيدة المدى ودقيقة، ومحاربة الإرهاب بأشكال وأساليب مختلفة. والسؤال: هل ستظهر في العام ٢٠١٣ مخاطر وتهديدات تتطلب أهدافا إضافية وجديدة؟ ومن هذه التهديدات على

مما لا ريب فيه أن حفيدتي ستلتحق وقتئذ بالخدمة في جيش يحتل مكانة متقدمة في الساحة العالمية، على صعيد امتلاك التكنولوجيا المتطورة، تكون فيه الغالبية الساحقة من الجنود والمجنذات، مزودة بأحدث وسائل الاتصالات والتكنولوجيا بحلول العام ٢٠١٣. قبل عشرين عاما كان الجنود يمشون استراحتهم من التدريب في الثرثرة والحديث عن التجارب الشخصية بصورة تساهم في تعزيز التكاتف الاجتماعي وروح الفريق. أما الآن، فنجد كل جندي يختلي بنفسه منكباً على هاتفه نقال (الأيفون وما شاكل) لا يجرح ولا يتبادل الحديث مع أحد من زملائه في الخدمة، مما يساهم في زيادة الغتراب والانكفاء على الذات.

كيف سيكون الوضع يا ترى في العام ٢٠٢٣؟!

هل سيتمكن الجيش الإسرائيلي في العقد المقبل من إيجاد التوليفة السليمة بين الفردية التكنولوجية وبين روح الفريق أو الجماعة، والدافع للاستعداد للقتال والتضحية من أجل الزملاء والجماعة؟ والتكنولوجيا مرتبطة بوسائل الاتصالات والإعلام وتأثيرها على المقاتل والقتال..

في الماضي كان القادة العسكريون مزودين بمعلومات «عما يحدث»، مما أكسبهم، من ضمن أشياء أخرى، هيبية وصلاحية، فيما كان الاتصال مع «الأهل، يتم بواسطة الرسائل والأقارب، ولم تكن تتوفر معرفة حول ما يحدث في الجبهة الداخلية... كذلك كانت المعلومات في الماضي تصل للناس والجمهور عن طريق محطات الإذاعة بعد حضورها لعمليات «فلترة» ورقابة. أما اليوم، في هذا العصر الديجيتالي، فقد انقلبت وتغيرت كل الأمور، ف «البيت» والجبهة الداخلية والرأي العام «ينهالسون» على الجندي، يتغلغلون في عالمه الخاص ويشغلون تفكيره وعقله، فما بالك بعد عشر سنوات؟!

ما الذي ستواجهه حفيدتي عند التحاقها بالخدمة

^[1] (٤) محلل متخصص في الشؤون الأمنية. هذا المقال ظهر في العدد الأخير (صدر حديثا) من مجلة حوار استراتيجي، التي تصدر عن «كلمة نتانيا» ترجمة خاصة.

إعداد: براهيم جرابسي

«المشهد الاقتصادي»

موجز اقتصادي

بنك إسرائيل: تقليص مخصصات الأوالد فاقم الفقر

حذر بحث جديد لبنك إسرائيل المركزي من أن تقليص مخصصات الأوالد الذي تم في شهر آب الماضي بنحو يزيد عن ٤٠٪، سيؤدي إلى ارتفاع في نسبة الأطفال الفقراء في إسرائيل، وبشكل خاص الأطفال الذين يعيشون في عائلات فيها عامل واحد على الأقل، وكانت قبل التقليص فوق خط الفقر بقليل.

وبحسب التقرير، فإنه من الواضح حتى الآن أن نسبة العائلات التي فيها عامل واحد على الأقل وتعيش في دائرة الفقر، قد ارتفعت بنسبة نحو نصف بالمئة (٤٠٪)، ما يعني في المعطيات الإسرائيلية أن حوالي ٧٨٠٠ عائلة جديدة غرقت في دائرة الفقر من جديد.

وأشار الملحق الاقتصادي «مامون» في صحيفة «يديعوت أهرونت» إلى أن الخبراء الاقتصاديين في وزارة المالية كانوا قد أشاروا في وقت سابق، وقبل تقليص المخصصات، إلى أن التقليص في المخصصات، سيلزم عائلات، وبشكل خاص في أوساط جمهوري «الحريديم» و«العرب» بالانخراط في سوق العمل، إلا أن ما يتضح في تقرير بنك إسرائيل أن من تأثر من تقليص مخصصات الأوالد هي أيضاً عائلات فيها عامل واحد على الأقل.

يذكر أن قادة الاقتصاد في إسرائيل، خاصة حينما يكون بنيامين نتنياهو في مركز القرار، كما حصل في العام ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، وحالياً، ينكرون تقديرات بأن مخصصات الأوالد تتفق من خلف زيادة الولادات، وهذا ما يتناقض مع الحقائق على الأرض بين جمهور العرب، فهذه المخصصات ارتفعت بشكل حاد للعرب في العام ١٩٩٤ وما بعده، بعد إلغاء التمييز بين العرب واليهود بستانار خدمة الجيش، وفي تلك السنوات بالذات بدأت معدلات الولادة لدى العرب تنخفض بشكل حاد، من ٥٤ ولادة للمرأة الواحدة في العام ١٩٩٠ (٥٥ ولادة في سنوات السبعين)، إلى ٣٥ ولادة في السنوات الأخيرة، مع توجه بانخفاض مستمر.

وبحسب معطيات نشرتها الصحافة الإسرائيلية، فإن مخصصات الأوالد في إسرائيل تعد من أدنى المستويات في الدول المتطورة، وتبلغ هذه المخصصات للعائلة التي لديها ثلاثة أوالد دون سن ١٨ عاماً، في اليونان ١١٧ دولار، إسرائيل ١٨ دولار، بريطانيا ٣١٣ دولار، آيسلندا ٣١٨ دولار، فرنسا ٣٢٠ دولار، السويد ٤٥٩ دولار، فنلندا ٤٦٨ دولار، النمسا ٥٠١ دولار، بلجيكا ٦٢٣ دولار، ألمانيا ٦٦٣ دولار، إيرلندا ٧١٣ دولار، وأعلى دولة لوكسمبورغ ١٠٧٠ دولار.

ولا يوصي بنك إسرائيل بالعودة إلى المستوى السابق لمخصصات الأوالد، بل يقر على الحكومة توسيع دائرة دفع المنح للعائلات التي فيها عاملان وتقع تحت خط الفقر، من خلال ما يسمى بـ «الضريبة السلبية»، وهي إعادة أموال من الضرائب إلى راتب العامل، وفق جدول يربط بين مستوى الراتب وعدد أفراد العائلة.

وتتبع إسرائيل هذا النمط منذ أكثر من خمس سنوات، ولكن حسب معطيات بنك إسرائيل، فإن ٥٠٪ فقط من العائلات المستحقة لتقدم طلب الحصول على المنحة، وفق معطيات ٢٠١١، مع زيادة طفيفة في العام الماضي ٢٠١٢، وبحسب تقرير البنك المركزي فإنه إذا ما ارتفعت نسبة الحاصلين على المنحة إلى ٩٠٪ من المستحقين، فهذا سيكلف الخزينة العام ١٨٣ مليون دولار في السنة، علماً أن تقليص مخصصات الأوالد وفر على الخزينة العامة ٨٤٥ مليون دولار سنوياً.

ارتفاع في نسبة المسنين العالمين

قال تقرير جديد لـ «مركز طوب» الإسرائيلي إنه في العام الماضي حدث ارتفاع حاد بنسبة ٢٠٪ في مداخيل العائلات التي رب العائلة فيها إن ٦٥ عاماً وما فوق، وهذا تابع بالأساس حسب التقرير من ارتفاع حاد أيضاً في نسبة المخترطين في سوق العمل، لمن هم في سن من ٦٥ عاماً إلى ٧٤ عاماً.

ويقول التقرير ذاته إن من هم في عمر ٦٥ عاماً إلى ٧٤ عاماً زادت مداخيلهم بالأساس بسبب انخراط أكبر في سوق العمل، بينما من هم في عمر ٧٥ عاماً وما فوق ارتفعت مداخيلهم بزيادة مخصصات الشبخوخة ورفع قيمة الراتب التقاعدي في السنوات الثلاث الأخيرة، ويقول معدو البحث في «مركز طوب» إن المعطيات التي توصلوا إليها تدل على أن ارتفاع معدلات الحياة ليس بالضرورة يزيد من معدلات الفقر بين المسنين، لأن هناك إقبالاً أوسع على سوق العمل، ولذا فإن الباحثين يوصون برفع سن التقاعد في إسرائيل، الذي هو الآن ٦٧ للرجال، و٦٦ عاماً للنساء.

وحاولت الحكومة الإسرائيلية قبل عام ونصف العام رفع سن التقاعد للنساء إلى ٦٤ عاماً، إلا أن الأمر جوبه بمعارضة شديدة في الكنيست، شملت نواباً في الائتلاف الحاكم، كما تسعى الحكومة إلى رفع جيل التقاعد للرجال إلى سن ٧٠ عاماً، ولكن هذه الخطوة منوطة «ب نجاح» الحكومة في رفع سن التقاعد لدى النساء أولاً.

ويشير التقرير إلى أن زيادة نسبة الانخراط في سوق العمل بارزة أكثر لدى من هم «مستقلون»، بمعنى أصحاب مهن حرة، ولديهم مصالغ اقتصادية خاصة، إن كانت صغيرة ومتوسطة وكبيرة، وهذه شريحة معروف عنها أنها في غالبيتها لم تضمن خلال سنوات عملها توفيرات تقاعدية، ولذا فإن نسبة الفقر بين المهنيين الذين عملوا بشكل مستقل أعلى ممن كانوا أجريين في سنوات عملهم وضموا توفيرات تقاعدية منظمًا.

ورأي معدو البحث، أنه كلما كانت سنوات التعليم أكثر لدى المسنين، كانت نسبة انخراطهم في سوق العمل أعلى من غيرهم، وحتى أنه كلما زادت سنة التعليم ستة واحدة ارتفع الانخراط بنسبة ١٪.

وزارة المالية الإسرائيلية ترفع تقديرات النمو للعام المقبل وOECD تدعو إلى زيادة الضرائب

*توقعات النمو للعام الجاري ٣٫٦٪، والمقبل ٣٫٩٪ * OECD تدعو إلى عدم إلغاء رفع ضريبة الدخل مقابل عدم رفع ضريبة الشركات وزيادة ضريبة المشتريات وإجراء تقليص في ميزانية ٢٠١٥*



إحدى شركات قطاع التقنية العالية (الهاي تك) في إسرائيل الذي ما زال المساهم الأساس في رفع نسبة النمو الاقتصادي...

الحكومة الإسرائيلية في القطاع الضريبي، فقد اعترضت المنظمة على إلغاء رفع ضريبة الدخل على الأجريين بنسبة ٨٪، كما اعترضت على رفع ضريبة الشركات في مطلع العام المقبل من ٢٠ إلى ٢٦٪، علماً أنه قبل سنوات كانت هذه الضريبة بنسبة ٣٤٪.

ويدعو التقرير إلى رفع ضريبة المشتريات مجدداً، بعد أن كانت قد ارتفعت من ١٦٪ حتى منتصف ٢٠١٢، إلى ١٧٪، ثم إلى ١٨٪ في منتصف العام الجاري ٢٠١٣، علماً أن الأوساط الاجتماعية والمدافعة عن الشرائح الفقيرة والوسطى تعترض على رفع هذه الضريبة، التي تمس أساساً محدودي الدخل.

وما يدل أكثر على توجهات منظمة OECD، هو موافقتها على قرار الحكومة بتخفيض مخصصات الأوالد، ابتداءً من شهر آب الماضي، وهو القرار الذي أدى إلى إسقاط نحو ٧ آلاف عائلة جديدة إلى ما دون خط الفقر، وفق تقرير جديد لمؤسسة الضمان الاجتماعي.

إلا أن OECD تدعو إلى اتخاذ إجراءات من شأنها أن تقلص دائرة الفقر، وبشكل خاص توسيع استخدام ما يسمى بـ «الضريبة السلبية»، وهو نمط تعمل به إسرائيل في ضريبة الدخل أمملاً لكل عائلة محدودة الدخل ولديها أولاد وفق تدريج معين، لكن نصف العائلات لا يستخدم هذا النمط، بسبب قلة المعرفة بشأنه.

ويدعو التقرير الحكومة الإسرائيلية إلى مواصلة العمل من أجل الوصول إلى تخفيض الدين العام مقارنة بالناتج العام، إلى مستوى ٦٠٪ حتى العام ٢٠٢٠، وهي النسبة السارية في دول الاتحاد الأوروبي.

وقال التقرير إن المعطيات الاقتصادية القائمة ونسب النمو المتوقعة للسنوات القادمة تتيح تحقيق الهدف، خاصة وأن تغيير طريقة احتساب الناتج العام، وطريقة احتساب الدين العام في العام الماضي ٢٠١٢، خفضت نسبة الدين العام من ٧٣٪ إلى ٦٨٪، وحتى أن التقرير يدعو إسرائيل إلى وضع هدف يقل عن نسبة ٦٠٪، من أجل أن يكون هناك تخفيض فعلي من حيث الكم للدين العام، لأن الدين قد يبقى على حاله، ولكن نسبته تتراجع أمام ارتفاع حجم الناتج العام.

ويعترض التقرير على الاستمرار في تخفيض الفائدة البنكية التي ترسو حالياً عند ١٪، كقائدة أساسية، ويدعو إلى رفع الفائدة خلال العام المقبل ٢٠١٤، ولكن ليس من الواضح كيف سيتعامل بنك إسرائيل المركزي مع هذه التوصية، على ضوء استمرار تراجع سعر صرف الدولار، وتضرر قطاع الصادرات من هذه الوضعية، إذ أن مؤسسات مالية عالمية كانت قد دعت إسرائيل قبل سنوات إلى وقف تخفيض الفائدة، والتوقف عن التدخل في سوق العملات، إلا أن البنك المركزي رفض هذه التوصيات في حينه.

واللافت أن OECD اعترضت على سلسلة قرارات اتخذتها

عدم الانتصار في المجتمع العلماني، ولهذا يفضلون العيش على المخصصات الاجتماعية، والمنح المالية التي تقدمها لهم طوائفهم الدينية.

نمو ووفر

ويرى التقرير أن ما يرفع من نسب النمو في إسرائيل هو قطاع التقنية العالية (الهاي تك)، وقطاع الغاز الطبيعي الذي بدأت إسرائيل تستخرجه من قاع البحر الأبيض المتوسط في ربيع العام الجاري. وتتوقع منظمة OECD أن يسجل النمو الاقتصادي في إسرائيل في العام الجاري ارتفاعاً بنسبة ٣٫٧٥٪، بينما سيرتفع النمو بنسبة ٣٫٥٥٪ في العام المقبل ٢٠١٤، وفي الحالتين، فإن هذه النسب أعلى من توقعات وزارة المالية وبنك إسرائيل المركزي، وتبقى توقعات النمو في إسرائيل في تقرير OECD، أعلى من باقي الدول المتطورة، وبحسب التقرير، فإن ما بين ٧٠٪ إلى ٨١٪ من النمو، سيكون من مدخولات الغاز الطبيعي الذي تستخرجه إسرائيل.

أما بالنسبة للتضخم المالي، فيتوقع التقرير أن تبقى نسبة التضخم في المجال الذي حدته السياسة الاقتصادية في العقد الأخير، وتتراوح ما بين ١٪ إلى ٣٪، ولكن التقرير حذر من احتمال ارتفاع التضخم إلى أعلى من السقف الأعلى، في حال استمر ارتفاع أسعار البيوت التي ارتفعت في السنوات الثلاث الأخيرة بنسبة ٤٠٪.

ويشير التقرير إلى أن حجم الدين العام في إسرائيل كان في العام ٢٠١١، بنسبة ٦٩٫٧٪ من الناتج العام، وانخفض الدين في العام الماضي ٢٠١٢ إلى نسبة ٦٨٫٢٪، بينما سيرتفع الدين بشكل طفيف في العام الجاري إلى ٦٨٫٤٪، ولينخفض مجدداً في العام المقبل ٢٠١٤ إلى ٦٧٫٦٪، وفي العام ٢٠١٥ إلى ٦٦٫٤٪، وهي النسبة الأدنى منذ عشرات السنين.

وهذه التوقعات تشير إلى احتمال أن تحقق إسرائيل هدفها، بتخفيض حجم الدين إلى نسبة ٦٠٪ من الناتج العام، وفق المعدل القائم في الدول المتطورة. وفي المقابل، يشير التقرير إلى أن مستوى الحياة في إسرائيل بقي أقل بنسبة كبيرة، مما هو قائم في الدول الأعضاء في OECD، إذ أن إسرائيل دائماً في أسفل جدول مستوى الحياة، كما أن معدلات الفقر في إسرائيل هي الأعلى من بين جميع الدول المتطورة، إذ أن ٢٠٪ من العائلات في إسرائيل تعيش دون خط الفقر.

ويحذر التقرير من استمرار ارتفاع نسب الفقر، ويوصي بتقديم محفزات للعائلات الفقيرة للتحرك إلى العمل، وهذا على الرغم من أن تقرير مؤسسة الضمان الاجتماعي الإسرائيلية الرسمية، يظهر أن نحو ٩٠٪ من الأوالد الفقراء يعيشون في عائلات فيها عامل واحد على الأقل، وتنخفض هذه النسبة إلى ٨٨٪ لعائلات لديها أربعة أولاد، و٧٦٪ لعائلات لديها ستة أولاد وأكثر.

توصيات التقرير

ترى الجهات الإسرائيلية ذات الاختصاص أن تقرير OECD إيجابي من ناحية إسرائيل، ولكنه يحمل أيضاً ملاحظات وتوصيات، وهي بالأساس تتماشى مع السياسة الاقتصادية التي يتبناها رئيس الحكومة بنيامين نتانياهو ووزير المالية يائير لبيد، خاصة وأن التقرير يدعو الحكومة إلى إعادة النظر في الميزانية العامة للعام ٢٠١٤، رغم أنها مفررة منذ الصيف الماضي، وأيضاً لميزانية العام ٢٠١٥، التي ستبدأ الحكومة في النظر فيها في منتصف العام المقبل، وستكون أول ميزانية تقرر على انفراد، منذ العام ٢٠٠٩، حينما تم البدء بإقرار ميزانية عامة لعامين معاً. وتدعو OECD إلى إجراء تقليصات في مصاريف الحكومة في ميزانية ٢٠١٥، ورفع ضرائب جديدة، من أجل تغطية عجز توقع OECD أن يكون في ذلك العام، وبحسب التقرير، فإن النمو الاقتصادي الذي على إسرائيل أن تطمح إلى تحقيقه في ٢٠١٥ هو ٤٪ على الأقل، إذ أن التوقعات الحالية تتحدث عن نمو ٣٫٦٪ في ٢٠١٥، كتمهيد لعودة إسرائيل إلى نسب النمو التي كانت قائمة في سنوات منتصف العقد الماضي، ما بين ٥٪ إلى ٨٫٥٪.

أعلنت وزارة المالية الإسرائيلية في الأسبوع الماضي عن تعديل تقديراتها للنمو الاقتصادي للعامين الجاري والمقبل، إذ أن التقديرات للعام المقبل شهدت تحسناً طفيفاً، وبموازاة ذلك قدمت منظمة التعاون للدول المتطورة OECD تقريرها الدوري للحكومة الإسرائيلية، وفيه الكثير من الملاحظات والتوصيات، التي تصب في صالح أصحاب رأس المال، مثل عدم رفع ضريبة الشركات، وبموازاة الإبقاء على رفع ضريبة الدخل المفروضة على الأجريين.

تقرير وزارة المالية

وقالت وزارة المالية إنه حسب التوقعات الجديدة، فإن النمو الاقتصادي سيرتفع في العام الجاري بنسبة ٣٫٦٪، وسيكون العجز في الميزانية العامة الحالية بنسبة ٤٫٣٪، بدلا من السقف الذي وضعته الحكومة بنسبة ٤٫٦٥٪، بينما سيكون النمو الاقتصادي في العام المقبل ٣٫٨٪، بدلا من ٣٫٧٨٪ حسب التوقعات السابقة، في حين أن العجز في الميزانية العامة سيكون ٣٪، بدلا من ٣٫٨٪ حسب التقديرات السابقة.

وكان النمو الاقتصادي في إسرائيل قد سجل في الربع الثالث من العام الجاري ٢٠١٣ ارتفاعاً بنسبة ٢٫٢٪، وهي نسبة منخفضة، وتوقعت أوساط اقتصادية أن تقود المعطيات الاقتصادية الجديدة عن الربع الثالث إلى موجة جديدة من الفصل من العمل، خاصة وأن بوادر لهذا قد بدأت تظهر في الأونة الأخيرة، خاصة في قطاع شركات العواتف الخليوية. كما سجل النمو الاقتصادي في الربع الثاني من العام الجاري ارتفاعاً ملحوظاً، مقارنة بالأوضاع الاقتصادية في هذه المرحلة، إذ بلغت النسبة ٤٫٦٪، إلا أن النسبة المنخفضة في الربع الثالث نابعة حسب مكتب الإحصاء من الانخفاض الحاد في الصادرات الإسرائيلية، بنسبة ٦٫٤٪، بعد أن كانت الصادرات قد سجلت في الربع الثاني من العام الماضي ارتفاعاً بنسبة ٢٫٢٪.

وطالبت وزارة المالية حكومتها بتخفيض مصروفات الحكومة في العام المقبل بنحو ٩٢٠ مليون دولار، بعد أن قررت الوزراء إلغاء رفع ضريبة الدخل على الأجريين في مطلع العام المقبل بنسبة ١٪، رغم أن هذا القرار جاء في أعقاب تراكم فائض في مداخيل الضريبة وتراجع العجز في الميزانية العامة، ولم يستبعد وزير المالية يائير لبيد رفع الضرائب مجدداً في ميزانية العام ٢٠١٥، في حال اضطرت الظروف إلى ذلك.

تقرير منظمة OECD

وعرض مدير عام منظمة OECD إنخيل موربا على الحكومة الإسرائيلية حيثيات تقرير المنظمة الدوري الذي يصدر مرة كل عامين، وتبين أن التقرير استثنى في تغطيته لأوضاع الاقتصاد الإسرائيلي جميع المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧، بما فيها مرتفعات الجولان السورية المحتلة، ولغرض إعداد التقرير زار إسرائيل منذ شهر تشرين الأول الماضي وفداً خبراء ومسؤولين «رفيعي المستوى» في المنظمة في زيارتين منفصلتين، للاطلاع على التقارير الإسرائيلية، علماً أن الكثير من ملاحظات وتوصيات المنظمة قريبة جداً من تقارير صدرت مؤخراً عن بنك إسرائيل، وبشكل خاص في ما يتعلق بتعامل الحكومة مع الضرائب في الأسابيع الأخيرة. واعتبر التقرير أن النمو الاقتصادي في إسرائيل يبقى عالياً مقارنة مع الدول المتطورة الأعضاء في المنظمة، في حين أن البطالة تعد في أدنى مستوياتها التاريخية، وفق المقياس العالمي الذي بدأت إسرائيل باتباعه في مطلع العام ٢٠١٢، وأدى إلى ارتفاع ملحوظ في معطيات البطالة التي لم تكن تظهر كفاية في التقارير الإسرائيلية، بفعل استثناء القرى التي يقل عدد سكانها عن ألفي نسمة، وقسم كبير منها هي قرى عربية منكمبة بالبطالة، إلا أن التقرير يحذر من عدم انخراط العرب والمثدين المترمّين «الحريديم» في سوق العمل، علماً أن العرب يواجهون عقبات كثيرة في الانخراط في سوق العمل، ما يجعل البطالة بينهم تتراوح ما بين ٢٣٪ إلى ٢٥٪، مقابل معدل عام بنسبة ٦٫٣٪، وبين اليهود وحدهم ما دون ٥٪، بينما «الحريديم» يجمعون مع الأجور المتبعة بحسب عدد العاملين، فمثلاً معروف أن ٧٥٪ من الأجريين في إسرائيل يتقاضون من معدل الأجور

تقرير مكتب الإحصاء:

معدل الرواتب الفعلي ٧٠ بالمئة من المعدل الرسمي!

* الفجوة بين رواتب الرجال والنساء ٣٤٪، والفجوة بين رواتب اليهود والعرب ٣٨٪ * الفجوة الأكبر بين الحاصلين على شهادات عليا * معدل رواتب «الشريحة العليا» يصل إلى ٢٢ ضعفاً من معدل رواتب «الشريحة الدنيا»*

معدلات رواتب اليهود والعرب، إذ أن معدل الرواتب الفعلي (الصافي) بين اليهود يصل إلى ٧٣٫٨ دولار، بينما معدل الرواتب لدى العرب يصل إلى ١٦٩٨ دولار، أي أن معدل رواتب العرب يساوي ٦٢٪ من معدل رواتب اليهود. يذكر أن أدنى الرواتب في إسرائيل هي من نصيب النساء العربيات العاملات، اللاتي معدل الأجور لديهن أقرب إلى الحد الأدنى من الأجر، الذي هو في حدود ١٢١٠ دولارات، وهذا ليس مرتبطاً بساعات العمل، إذ أن تقارير سابقة دلت على أن الفجوة قائمة حتى في نفس مستوى التحصيل العلمي والتأهيل المهني، كما بيّنت تقارير سابقة أن معدل أجور النساء العربيات يتراوح ما بين ٤٥٪ إلى ٤٨٪ من معدل الأجور العام.

وخلافاً لعوامل الفرق بين الرجال والنساء، فإن عامل ساعات

الرسمي وما دون، بينما نحو ٥٨٪ من العاملين يحصلون على ٦٧٪ من معدل الأجور الرسمي وما دون، وأكثر من ٢٥٪ من الأجريين يتقاضون الحد الأدنى من الأجور وما دون. ويقول التقرير إن معدل الراتب غير الصافي للرجال (قبل خصم الضريبة والرسوم الاجتماعية) بلغ في العام ٢٠١٢، نحو ٣٠٨٥ دولاراً (٢٤٦٨ صافياً)، أما معدل أجور النساء غير الصافية فقد بلغ ٢٠٥٠ دولاراً (أي حوالي ١٨٥٠ دولاراً صافياً)، ما يعني أن معدل رواتب النساء غير الصافية كان في حدود ٦٦٪ من معدل أجور الرجال غير الصافية، ويعزو التقرير جزاً من أسباب هذه الفجوة إلى معدل ساعات العمل لدى الرجال: ٤٧ ساعة أسبوعياً، مقابل ٣٧ ساعة للنساء، وبعد تحييد عامل ساعات العمل تقلص الفجوة الفعلية من ٣٤٪ إلى ١٥٪. ويقول التقرير إن الفجوة الأكبر في الأجور تجدها بين

قال تقرير جديد لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي إن معدل الرواتب الفعلي في إسرائيل في العام ٢٠١٢ بلغ ٦٥٤ شيكلاً (١٨٤٢ دولاراً)، في حين أن معدل الرواتب الرسمي كان ٩١٤٩ شيكلاً (٢٥٧٧ دولاراً).

كما يؤكد التقرير استمرار الفجوة الكبيرة بين معدل الرواتب لدى العرب ومعدلات الرواتب بين اليهود، إضافة إلى الفجوة القائمة بين معدلات الرواتب بين الرجال والنساء لصالح الرجال.

والفرق بين معدل الأجور الفعلي والمعدل الرسمي، هو أن المعدل الرسمي يحتسب جميع الأجور ويقسمها على عدد العاملين في السوق، بينما المعدل الفعلي يتعامل مع الأجور المتبعة بحسب عدد العاملين، فمثلاً معروف أن ٧٥٪ من الأجريين في إسرائيل يتقاضون من معدل الأجور

العمل غير قائم لدى العرب، فمعدل أجر ساعة العمل لدى اليهود يصل إلى ١٥٫٣٥ دولار، بينما معدل أجر ساعة العمل لدى العرب واليهود، لمن هم في المرتبة العاشرة «الأعلى»، يصل إلى نحو ٢٢ ضعفاً من معدل الرواتب لمن هم في المرتبة الأولى «الدنيا»، وحتى أن الفجوة بين رواتب النساء أنفسهن تتجاوز الـ ٢٢ ضعفاً.

باحثان كبيران في «معهد أبحاث الأمن القومي»:

تخوّفات من احتمال قيام تنظيمات الجهاد العالمي في المستقبل بدور أكبر في شنّ هجمات على إسرائيل!

قال باحثان كبيران في «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب أن امتناع حركة «حماس» والتنظيمات الفلسطينية المتطرفة الأخرى عن القيام بعمليات إرهابية ضد إسرائيل أدى إلى زيادة انتقال الأعضاء الذين خاب أملهم من هذه التنظيمات إلى تنظيمات التيار السلفي الجهادي التي تدعم استمرار العنف.

وأضاف هذا الباحثان وهما يورام شفايتسر وشلومو بروم في مقال مشترك نشراه في الموقع الإلكتروني التابع للمعهد أخيراً، أنه في ظل ذلك وفي ضوء عوامل أخرى هناك قلق من أن تقوم التنظيمات السلفية الجهادية وتنظيمات الجهاد العالمي في المستقبل بلعب دور أكبر في القيام بهجمات إرهابية ضد إسرائيل، إلا أنه في ضوء الطابع المحدود للمحاولات التي أكتشفت سابقا، لا يمكن اعتبار أنها تشكل حتى الآن توجهاً جديداً، لكن إذا ما تحققت المخاوف وتحولت الهجمات المحدودة إلى تيار جارف من الأعمال الإرهابية يقوم بها التيار السلفي الجهادي، فإن ذلك سيطرح تهديدات جديدة على قوات الأمن الإسرائيلية وعلى السلطة الفلسطينية وعلى جيران إسرائيل في كل من مصر وغزة.

وتابعا: في الفترة الأخيرة اطلع الجمهور الإسرائيلي على حادثتين بارزتين قام فيهما ناشطون على علاقة بالقاعدة والتيار السلفي الجهادي، بعمليات إرهابية في إسرائيل ومناطق الضفة الغربية. وجاء ذلك في ظل المخاوف التي تسود في إسرائيل إزاء احتمال نشوب انفاضة ثالثة جديدة في الأردن وفي الضفة، مما يدفع إلى طرح السؤال التالي: هل بدأت العناصر المرتبطة بالقاعدة والتيار السلفي الجهادي القريب من القاعدة وعناصر الجهاد العالمي، بلعب دور مهم في التحريض في المناطق المحتلة والتنسب بتصعيد عنيف واسع النطاق؟.

وتناولت الحادثة الأولى عملية الاعتقال الإداري التي جرت العام ٢٠١٢ لسامر البرق، وهو مواطن كويتي من أصل فلسطيني، تسكن عائلته في قلقيلية، حاصل على شهادة دكتوراة في البيولوجيا من جامعة باكستان، تدرّب في معسكرات القاعدة في أفغانستان في مطلع التسعينيات، وجدّ ضمن صفوف القاعدة على يد أيمن الظواهري، الزعيم الحالي للتنظيم، وهو متورط في عمليات إرهابية خطط لها أبو مصعب الزرقاوي في الأردن في أعقاب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وقد اعتقل في باكستان وجرى تسليمه إلى الأردن بعد إطلاق سراحه. وحاول الدخول إلى إسرائيل، وحينها ألقت قوات الأمن الإسرائيلية القبض عليه، وهو منذ ذلك الوقت قيد الاعتقال الإداري.

أما الحادثة الثانية فوعلقت في بداية كانون الأول ٢٠١٣ وجرى خلالها القضاء على خلية مؤلفة من ثلاثة أعضاء من سكان بلدة يطا جنوبي جبل الخليل، وتنتمي المجموعة إلى التيار السلفي الجهادي وكانت تخطط لهجمات في إسرائيل.

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ سنة ٢٠٠٠ أحيطت عدة محاولات لتسلل قام بها ناشطون في القاعدة إلى إسرائيل وغزة والضفة الغربية من أجل جمع معلومات استخباراتية وإقامة بنية تحتية إرهابية. وخلال الأعوام الأخيرة ألقت إسرائيل القبض على عدة خلايا إرهابية تتعاطف مع أفكار الجهاد العالمي، ففي حزيران ٢٠١٠ أنقذ القبض على خلية مؤلفة من سبعة شبان تتراوح أعمارهم بين ٢١ و٢٥ عاماً من سكان الناصرة تعرفوا من خلال الإنترنت على الأفكار السلفية الجهادية، وتعلموا عبرها كيفية استخدام السلاح وتركيب العوالت النافسة. ومن أجل إثبات قدراتهم وجدارتهم للانتماء إلى تنظيم «القاعدة العالمي» قتل ثلاثة من أعضاء الخلية في تشرين الأول ٢٠٠٩ سائق سيارة أجرة، وذهب أعضاء الخلية بعد ذلك إلى الصومال للتدريب في صفوف حركة «الشباب الصومالية، ولكن ألقت السلطات الكينية القبض عليهم على معبر الحدود مع الصومال وسلمتهم إلى إسرائيل. وفي أيلول ٢٠١١ جرى القبض على خلية جديدة مرتبطة بالتيار السلفي الجهادي تضم خمسة شبان من قرية ببورية، وكانت المجموعة تخطط لهجومه جنود ورجال شرطة وسرقة سلاحهم، ومهاجمة مركز الشرطة في القرية ومكاتب الحكومة. وبرأي الباحثين فإن حرية التحرك النسبية في قطاع غزة منذ خطة الانفصال ساهمت في نشوء مجموعات وتنظيمات إرهابية في غزة قريبة من أفكار التيار السلفي الجهادي، وجزء من هؤلاء ناشط في «حماس» أو في تنظيمات قريبة منها. وأدت الاضطرابات التي شهدها العالم العربي والضرر الذي لحقته بالسلطات الحاكمة إلى نشوء مناطق في الشرق الأوسط مريحة لتحرك العناصر السلفية الجهادية، سواء في سيناء في ليبيا ولبنان القريبين من إسرائيل، وخلال العامين الأخيرين شهدت هذه المناطق تجمع عناصر الجهاد العالمي الأجانب. والتخوف اليوم من أن يشجع هؤلاء على زيادة العمليات الإرهابية من جانب مؤيديهم وشركائهم في مناطق الضفة وضد إسرائيل.

وأكد الباحثان أن ارتفاع درجة العنف في الأشهر الأخيرة في مناطق الضفة، وذلك من خلال وقوع عدد من الهجمات أدت إلى مقتل أربعة جنود ومدنيين إسرائيليين، مع تزايد أعمال رشق الحجارة والزجاجات الحارقة في القدس والضفة، ساهما في زيادة المخاوف من أننا قد نكون على مشارف جولة عنف جديدة، وما يزيد هذه المخاوف هو الأصوات التي تتنبا بفشل المفاوضات السياسية الجارية حالياً بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والتحديات بأن هذا الأمر سيؤدي إلى تجدد العنف. لكن حتى الآن، تبدوردة فعل التنظيمات الفلسطينية المعارضة لحكومة السلطة ومن بينها «حماس» والجهاد الإسلامي، على المفاوضات، معتدلة مبوطة نسبياً، ربما لاعتقاد هذه التنظيمات أن لا فائدة منها.

من ناحية أخرى المستشرق الإسرائيلي اليميني غاي بيخور أن مجموعة السلفيين من إرهابية القاعدة باتت أحد أخطر التهديدات المركزية الماثلة أمام إسرائيل الآن، إذ بإمكانها بواسطة صواريخ كتف أن تعطل الحركة في مطار بن- غوريون الدولي وفي دولة إسرائيل، كلها، وبرأيه لا يمكن لأي قوة سلام أو أمن دولية لا حتى لأجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية التي لا يعتمد عليها أحد في إسرائيل، أن تكبح هؤلاء الإرهابيين الذين لا يتفح فيهم رذع عادي.

وقال بيخور في مقال نشره في صحيفة «يديעות أchronوت»، ومؤخراً إنه يتبين الآن أن «الربيع العربي» هو ربيع سلفي، وفي المناطق الفلسطينية تحولت حركة «فتح» ويقر كبير حركة «حماس» أيضاً، إلى أثر باق من الماضي. فكلتاها مكرهوتان من الجبهة الوطني. وأخذت تنشأ قوة جديدة في هذه المناطق هي الحركة السلفية التي يسمى بعضها «حزب التحرير»، ومركز نشاطها في الخليل، ومؤخراً اشترك في تظاهراتتي عرض قوة قامت بهما هذه الحركة في مدن مركزية الضفة الغربية، عشرات الآلاف وهم يرفعون أعلام القاعدة السوداء، وأشار إلى أن هؤلاء يكرهون السلطة الفلسطينية أكثر مما يكرهون إسرائيل، ويكرهون «حماس» أيضاً، وهم غير مستعدين لدولة فلسطينية ولا يعترفون بأي حدود أو مفاوضات، وطموحهم المعلن هو إقامة خلافة إسلامية في كل أنحاء الشرق الأوسط، فضلاً عن أنهم يؤيدون السلفيين في سورية ولبنان وسائر الدول العربية.

تبت التقييمات الإسرائيلية، في نهاية العام الحالي (٢٠١٣)، تفاعُلاً حيال وضع إسرائيل الأمني في العام المقبل (٢٠١٤). وينبع هذا التفاؤل، كما هو حاصل في الأعوام الثلاثة الأخيرة، أي منذ بدء الانقلاب الكبير في العالم العربي، أو ما يسمى «الربيع العربي»، من أن العالم العربي منشغل في حروب وصراعات داخلية تُبعد شبح الحرب والتصعيد الأمني عن إسرائيل.

ويأتي ذلك أيضا في وقت غير فيه الجيش الإسرائيلي مفهومه العسكري، بعد أن بات في السنوات الأخيرة يستبعد أي احتمال لحرب تقليدية مع جيوش نظامية، وإنما الاحتمال القائم هو «عمليات عسكرية» أو مناوشات ضد منظمات مسلحة، مثل حزب الله وحركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينيتين والفصائل الأخرى في قطاع غزة وتنظيمات الجهاد العالمي في شبه جزيرة سيناء وسورية.

رغم ذلك، فإن هذه التقييمات الإسرائيلية لا تترك مساحة كبيرة للتفاؤل حيال الوضع الحاصل في غزة، في أعقاب عزل حكم «الإخوان المسلمين» في مصر، واتهام الحكم الجديد فيها بقيادة وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة عبد الفتاح السيسي لحماس بالتآمر ضد مصر، ما أدى إلى تراجع العلاقات بين مصر وحماس، وهو أمر تمت ترجمته على أرض الواقع بإغلاق الجيش المصري معظم الأبناق بين القطاع وسيناء، التي كانت تدخل عبرها معظم البضائع، والأسلحة طبعاً، إلى القطاع. وتعتبر إسرائيل أن هذا الوضع سيتسبب بأزمة إنسانية في القطاع، وسيدفع الفصائل الفلسطينية فيه إلى المبادرة لتصعيد أمني ضد إسرائيل.

إسرائيل تقر السماح

إدخال مواد بناء إلى غزة

ذكرت تقارير صحافية إسرائيلية، الأسبوع الفائت، أن وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعلون قرر السماح بإدخال مواد بناء إلى قطاع غزة تحسبا من تدهور الوضع الإنساني فيه عقب إغلاق مصر معظم الأنفاق ووقف تهريب البضائع والتنسب بالتالي بتصعيد أمني ضد إسرائيل. ويقتضي قرار يعلون، الذي جاء بناء على توصيات الجيش الإسرائيلي، بالسماح بإدخال مواد بناء لاستخدامها في إنشاء عدة مشاريع كبيرة تنفذها مؤسسات دولية في قطاع غزة، وعلى أثر مطالب بهذا الخصوص تقدمت بها دول أجنبية عديدة، وقدمت وحدة تنسيق أعمال الحكومة الإسرائيلية في القطاع والضفة الغربية، التابعة للجيش الإسرائيلي وقيادة اللواء إيتان دانغوت، تقريراً إلى يعلون مؤخراً، حذرت فيه من أن استمرار الحظر على إدخال مواد بناء من شأنه أن يؤدي إلى فقدان عشرات آلاف العمال في قطاع غزة لعملهم وتصعيد الوضع الأمني.

وذكرت صحيفة «هارتس» أن يعلون اعتقد في البداية أن التحذيرات مبالغ فيها وأن على إسرائيل وموافقة على إدخال مواد البناء لفترة، خاصة بعد كشف نفق يربط بين القطاع وجنوب إسرائيل، وأن على إسرائيل جباية من ذلك من حركة حماس التي تسيطر على القطاع. لكن يعلون قرر هذا الأسبوع إزالة الحظر على إدخال مواد البناء إلى غزة بصورة جزئية

وأصدر أمرا دانغوت بإعداد خطة لتنفيذ ذلك.

ونقلت صحيفة «معاريف»، عن دانغوت قوله خلال لقاءات مع مسؤولين في الاتحاد الأوروبي في بروكسل، قبل أكثر من أسبوعين، إن النقص بالوقود في غزة وانقطاع الكهرباء المتكرر، وتدفق مياه الصرف الصحي في الشوارع هو «نتيجة مباشرة للحرب المصرية على أنفاق التهريب». وأضاف دانغوت أن إغلاق مصر للأنفاق يبين قطاع غزة «الحق ضررا كبيرا بتزويد الطاقة لكافة السكان وأكثر ذلك على البيوت الخاصة مثلما يؤثر على المباني العامة، مثل المستشفيات»، وأردف قائلا أمام المسؤولين الأوروبيين إن «مصر ترى في حماس عدوا»، وإن حماس لا تشن هجمات صاروخية ضد إسرائيل «الناها تعلم أن مصر لا تدعمها». وتابع دانغوت أنه يجري اتصالات مع السلطة الفلسطينية من أجل حل الأزمة في غزة، لكنه اعتبر أن «حماس لا تقبل بصلاحيات السلطة».

الاستخبارات الإسرائيلية متفائلة

حيال التطورات المتوقعة في الشرق الأوسط

في مقابل ذلك، نخل تقرير صحافي، نُشر أخيراً، عن «التقييم السنوي» الذي استعرضته أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية أمام المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت)، يوم الاثنين قبل ثلاثة أسابيع، أن حماس والجهاد الإسلامي، في القطاع، تعلمان على صنع صواريخ طويلة المدى محليا، على أثر سد الأنفاق بين غزة ومصر، وحفر أنفاق تربط بين القطاع وإسرائيل، لغرض إطلاق صواريخ منها وشن هجمات ضد بلدات إسرائيلية محاذية للشرريط الحدودي لكن التقييمات وصفت وضع حماس الاقتصادي بأنه سيء.

وفي المقابل اعتبرت التقييمات الاستخباراتية أن وضع السلطة الفلسطينية والرئيس محمود عباس (أبو مازن) يتحسن في الفترة الأخيرة بسبب تراجع وضع حماس واستئناف المفاوضات مع إسرائيل وإطلاق سراح أسرى فلسطينيين.

ويشار إلى أن تقييمات أجهزة الاستخبارات تتناول التطورات في المنطقة والعالم التي من شأنها التأثير على الأمن القومي الإسرائيلي، وهي مختلفة عن «تقييم الوضع القومي» الذي تعده شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية ويتناول جوانب إضافية.

ونقل موقع «يديעות أchronوت»، الإلكتروني عن «مصادر موثوق بها» قولها إن الوزراء الأعضاء في الكابينيت خرجوا من الاجتماع، الذي عُقد في مقر الموساد في تل أبيب، «بمزاج غير سيء»، علما أن القانون الإسرائيلي يحظر نشر تقارير التقييم السنوي لأجهزة الاستخبارات، رغم ذلك، كتب المحلل العسكري في الموقع الإلكتروني، رون بن يشاي، أنه «وفقا لجميع المؤشرات فإن التقييم الاستخباراتي للعام ٢٠١٤ متفائل بالأساس».

ويعود هذا التفاؤل إلى عدة أسباب، أولها أن التهديد التقليدي المباشر على إسرائيل، من جانب جيوش الدول العربية، تراجع خلال العام الجاري بشكل كبير في أعقاب المواجهات الداخلية التي انشغلت بها الدول العربية المجاورة لإسرائيل «وعلى ما يبدو فإنها مستنفلة بها في العام المقبل أيضا».

والسبب الثاني، هو أنه على الرغم من تزايد المنظمات المسلحة التي فتحت جبهات جديدة، وحتى أن قوتها العسكرية تتعاظم، إلا أن خطرها على إسرائيل لم يتصاعد حاليا ولا يتوقع أن يتصاعد في العام المقبل على إسرائيل، وذلك هو أنها مرتدعة أكثر من الماضي». وأضاف بن يشاي أنه وفقا لتقييم الاستخبارات الإسرائيلية فإن «حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني وحتى السلفيين ومنظمات الجهاد العالمي في سيناء وسورية، لديها الآن وعلى ما يبدو أنه سيكون لديها في العام المقبل أيضا، أسباب جيدة ووجودية لكي تحاول ألا تتورط في مواجهة مع إسرائيل، والإرهاب مرتدع ليس فقط بسبب القرارات الاستخباراتية والعسكرية للجيش الإسرائيلي، وإنما بسبب عوامل أخرى

التقييمات الأمنية الإسرائيلية السنوية متفائلة

«حربان عربيتان في المنطقة إسرائيل ليست طرفا فيهما!»

«العالم العربي منشغل بحروب وصراعات داخلية تُبعد شبح الحرب والتصعيد الأمني عن إسرائيل»*



عنصر في ميليشيا شيعية لبنانية عراقية أثناء القتال داخل سورية.

(أب)

حربان قاسيتان ليستا مرتبطين بإسرائيل، الأولى هي «حرب سنية - شيعية»، والثانية هي الصراع في مصر.

وقال ضابط إسرائيلي كبير برتبة لواء لمراسل وكالة «يو. بي. أي» في إسرائيل، مطلع الأسبوع قبل الماضي، إن حزب الله، بسبب مشاركته في الحرب في سورية، يجر «الحرب السنية - الشيعية» إلى داخل لبنان. وأشار في هذا السياق إلى وجود «مستشارين إيرانيين» في لبنان وهو ما أدى إلى «التفجير الكبير» الذي وقع قرب السفارة الإيرانية في بيروت قبل أسبوعين.

وأضاف، في سياق ما يصفه بـ«الحرب السنية - الشيعية»، أن السعودية «تقود العالم السنني» بعد أن ضعفت مصر، وباتت ضالعة في الحرب السورية من خلال تمويل جهات معارضة للنظام السوري، بضمنها تنظيمات الجهاد العالمي، وأنها تمول أیه جهة «تحارب الشيعة».

من جهة أخرى تشير تقديرات الجيش الإسرائيلي إلى أنه في حال نشوب حرب بين إسرائيل وحزب الله في المستقبل، فإن الحزب قادر على إطلاق ٢٠٠٠ صاروخ يوميا باتجاه الأراضي الإسرائيلية، فيما تقتضي

الخطة العسكرية في هذه الحالة بتدمير قرى بأكملها في جنوب لبنان. وفيما يعتبر الجيش الإسرائيلي أن حزب الله مرتدع منذ حرب لبنان الثانية، في صيف العام ٢٠٠٦، إلا أن التهديد بتدمير قرى لبنانية يأتي في إطار صيانة هذا «الرذع»، ويأتي هذا التهديد، وفقا للجيش الإسرائيلي ورؤية قادة قواته في الجبهة الشمالية، باعتبار أن حزب الله يشكل «دولة داخل دولة» في لبنان، وأنه يسيطر عمليا على مناطق في البقاع ومنطقة الضاحية الجنوبية في بيروت وجنوب لبنان، وأن الجيش اللبناني لا يمارس نشاطا فيها.

وفيما يتعلق بجنوب لبنان، أي المنطقة القريبة من إسرائيل، فإن الجيش الإسرائيلي يتحدث عن «أسلوب عمل إشكالي وخطير للغاية» المؤلفة في غالب الأحيان من ثلاث طبقات، يسكن ناشط في الحزب مع أو مواقع مراقبة، ويقول الجيش الإسرائيلي أنه «يعلم علم اليقين» أن هذا هو أسلوب عمل حزب الله.

ويعترف الجيش الإسرائيلي بأنه لم يكن ناجحا خلال حرب لبنان الثانية، لكن في الحرب المقبلة، في حال نشوبها، فإن أسلوب عمل حزب الله في قرى الجنوب سيجز الجيش الإسرائيلي إلى داخل قرى جنوب لبنان وإلى تدمير قرى بأكملها لمنع إطلاق الصواريخ منها ومنع استخدام الذخيرة المخزنة فيها، وفي إطار استخلاص الجيش الإسرائيلي لدروس إخفاقاته خلال حرب لبنان الثانية، فإنه أجرى تدريبات كثيرة للغاية منذئذ، وحتى أنه تدرب في الفترة الأخيرة على «احتلال» مدينة صفد في إطار رؤيته لحرب مقبلة محتملة.

ويقول الجيش الإسرائيلي، وفقا لأحدث التقديرات، إنه يوجد بحوزة حزب الله ما بين ٦٠ إلى ٧٠ ألف قذيفة صاروخية وصاروخ ذات أمد متنوع، كما أن لدى الحزب طائرات بدون طيار وهو يسعى إلى التسلح بأكثر الوسائل تطوراً من الناحية التكنولوجية والتي يحصل عليها من إيران، وأن هذا الأمر، أي التسلح، «موجود في دي. إن. إيز حزب الله».

رغم ذلك يعلن الجيش الإسرائيلي أن إسرائيل لا تريد حربا مع حزب الله، هل هذا يعني أن إسرائيل تتخوف من إطلاق كميات كبيرة من الصواريخ باتجاه أراضيها وأن حزب الله يريد إسرائيل أيضا؟.

يعتبر الجيش الإسرائيلي أن كلمة «ردع» لا ليست الكلمة الصحيحة التي يمكن استخدامها، لأنه قواته تدربت بشكل غير مسبق في الأعوام الماضية وإذا نشبت حرب فإن الأضرار التي ستلحق بلبنان ستكون «هائلة».

ويدعي الجيش الإسرائيلي أن حزب الله يلحق ضررا بلبنان بسبب تدخله في الحرب الأهلية الدائرة في سورية، ويعتبر أن إيران وحزب الله أنقذا نظام الأسد، وأن قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، قاسم سليماني، موجود في سورية ويوجه تعليمات إلى حزب الله، ويعتبر الضابط الإسرائيلي أن حزب الله هو «عامل سلبي» في لبنان، وأنه في المقابل هناك أكثر من عامل إيجابي» في لبنان وبينها الجيش والاقتصاد اللبناني، وهما عاملان يدفعان نحو الاعتدال السياسي خاصة وأن العامل الاقتصادي مبني بقدر كبير على السياحة.

وينفي الجيش الإسرائيلي أنباء ترددت مؤخرا وتحديثت عن أن قواته تشارك في الحرب في سورية، ويؤكد أن المساعدة الوحيدة التي تقدمها إسرائيل هي مساعدة إنسانية من خلال إقامة مستشفى ميداني ونقل مصابين سوريين إلى مستشفيات داخل إسرائيل للعلاج.

وتشير تقييمات الجيش الإسرائيلي إلى أن هناك تغييرات عميقة جدا جارية في الشرق الأوسط، وهذه التحولات ما زالت مستمرة، وأن اتفاق سايبس - بيكو، الذي قسم المنطقة في بداية القرن الماضي، يتغير الآن ولا أحد يمكنه التنبؤ بالمستقبل، وأن «الأمر المؤكد هو أن سورية لن تظل كما كانت في الماضي».

أيضا بينها السياسة الأمنية التي يتبعها النظام الجديد في مصر».

والسبب الثالث لـ «التفاؤل» الإسرائيلي هو أنه تجري في المنطقة تحركات سياسية ودبلوماسية وعسكرية يمكن أن تؤدي، من الناحية النظرية على الأقل، إلى تطور اتجاهات إيجابية من وجهة النظر الأمنية الإسرائيلية. وهذه التحركات تتعلق بتفكيك السلاح الكيمائي السوري والمفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية والمادثات بين الدول العظمى وإيران ومن شأنها أن تؤدي إلى تراجع البرنامج النووي الإيراني عدة سنوات إلى الوراء.

وأضاف بن يشاي أنه إلى جانب ذلك هناك «جمل المصالح المشتركة التي نشأت بين إسرائيل وبين السعودية ودول الخليج ومصر على ضوء ضعف مكانة الولايات المتحدة في المنطقة، والارتفاع المتوقع في مكانة إيران في المنطقة، والتهديد لنا ولهم من جهة الإسلام السياسي المتطرف»، وأشار إلى أنه ليست جميع هذه «الفرص الإيجابية» يمكن أن تتحقق في العام المقبل، ولكن حتى لو تحقق جزء منها فإنه «سيؤدي إلى نتائج إيجابية».

لكن المحلل أشار إلى أن التقييمات السنوية لأجهزة الاستخبارات تناولت جوانب «سلبية» بالنسبة لإسرائيل، وفي مقدمتها التقديرات بأن إيران لن تكون مستعدة، في إطار اتفاق نهائي ودائم مع الدول العظمى بعد ستة شهور، لتفكيك برنامجها النووي كله وإنما تطمح لأن تبقى «دولة عتبة نووية»، حتى لو اضطرت إلى دفع ثمن جزء ذلك.

ووفقا للتقييمات الإسرائيلية فإن كافة المواضيع المتعلقة بأمن إسرائيل، باستثناء الموضوع النووي الإيراني، نابعة من حالة انعدام اليقين السائدة في الشرق الأوسط في أعقاب «الربيع العربي»، والتي تجعل المنطقة في حالة قابلة للانفجار، وأنه إزاء هذا الوضع ليس إسرائيل وحدها التي يتعين عليها الاستعداد لانفجار شعبي مفاجئ وعنيف.

ورأت التقييمات أنه سيتعين على زعماء الدول العربية ورئيس الحكومة التركية، رجب طيب أردوغان، والقيادة الإيرانية وفي مقدمتها المرشد العام للجمهورية الإسلامية، علي خامنئي، أن يأخذوا في الحسبان القوة الصاعدة للجهامير التي تبحث عن الرفاهية الاقتصادية والحرية والعدالة وبمقدورها أن تقوض استقرار الأنظمة، وبضمنها تلك التي نشأت في أعقاب «الربيع العربي». وتابعت التقييمات أن «الهرزة التي شهدها العالم العربي أنقذت الجهاد العالمي الذي انبثق من مدرسة تنظيم القاعدة وكان في حالة أفول، والسلاح الذي تم نهبه من ليبيا ومناطق تنفتق إلى حكم مركزي في سورية واليمن وليبيا وسيناء والعراق وشمال أفريقيًا، سمحت لمنظمات الجهاد العالمي بتجميع قواها وأن تشكل رأس الحربة في محاربة الأنظمة القديمة».

وفيما يتعلق بالوضع في سورية فإن التقييمات الإسرائيلية رأت أن «الحرب الأهلية أخذت تتراجع ويوجد حاليا عدد أقل من القتلى يسقط يوميا، لكن هذه الحرب ستستمر لفترة طويلة نسبيا، وذلك حتى لو قُتل الرئيس السوري، بشار الأسد، لأي سبب كان». لكن أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية قدرت أن وضع الأسد الآن يتحسن بسبب انشقاقات في صفوف المتمردين والاتفاق الروسي - الأميركي لتفكيك السلاح الكيمائي، وهو ما منح النظام شرعية دولية متجددة.

ولفت التقييمات إلى أن إيران تدعم اقتصاديا، وروسيا توفر له مظلة سياسية وتزوده بالسلاح، وأن «من شأن تدخل خارجي مكثف فقط أن يؤدي إلى إنهاء الحرب في سورية». وشددت الاستخبارات الإسرائيلية على أنه حتى عندما يتحسن وضع الأسد فإنه لا يميل إلى التورط في مواجهة مع إسرائيل.

وقالت التقييمات إن حزب الله موجود في حالة مشابحة ولن يسارع إلى الدخول في مواجهة مع إسرائيل ويحتفظ بقوته لاحتمال القيام برد عسكري ضد إسرائيل في حال هاجمت إيران وأيضا لكي يستمر في مساعدة الأسد في سورية. وأضافت التقييمات الإسرائيلية أن القوة العسكرية لحزب الله لم تتزايد تقريبا في العام الحالي، باستثناء الخبرة التي اكتسبها مقاتلوه في سورية، لكن لم تصل حزب الله أسلحة من إيران أو سورية هذا العام.

ولكن أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية تقدر أنه في حال نشوب حرب جديدة بين إسرائيل وحزب الله فإن «حزب الله سيوجه ضربة ستكون أشد من كل ما عرفناه حتى الآن، لكن ليس لديه القدرة على تشويش قدرات الجيش الإسرائيلي.

وقالت التقييمات الاستخباراتية إن الولايات المتحدة لن تتنازل عن مكانتها في المنطقة وعن مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة وخاصة لأنه يوجد في المنطقة أكبر احتياطي للنفط في العالم.

«المنطقة تشهد حربين الأولى

سنية - شيعية والثانية في مصر»

تشير تقييمات الجيش الإسرائيلي إلى أنه تدور في الشرق الأوسط

متابعات

ضابط شرطة إسرائيلي سابق:

الفاسدون وزعماء العصابات في إسرائيل لا يصفون كمجرمين!

في موازاة تصاعد حجم الجريمة المنظمة في إسرائيل، احتل زعماء العصابات الكبرى مكانة تشبه مكانة «النجوم»، في وقت لم تعد فيه هذه العصابات ترتدع عن ارتكاب أية جريمة، وخاصة تنفيذ عمليات تفجير سيارات وقتل خصوم في العالم السفلي، وصولا إلى تفجير سيارة أحد كبار المدعين في النيابة العامة.

ومن الجهة الأخرى، فإن ظاهرة الفساد السلطوي في إسرائيل أخذة في الاتساع، ويلاحظ «تسامح» سلطات القضاء تجاهها. وبعد تبرةٓة ساحة رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» ووزير الخارجية، أفيفغور ليبرمان، تتعالى أصوات، بينها صوت المدعي العام الإسرائيلي، موشيه لادور، المطالبة بالاستئْثْاف على حكم البراءة والتأكيد على وجود أدلة لإدانة ليبرمان بتهم نسبت إليه. كذلك فإن المحكمة سمحت لثلاثة رؤساء بلديات متهمين بتلقي رشى بخوض انتخابات السلطات المحلية، التي جرت في ٢٢ تشرين الأول الماضي، والتي حقق فيها المتهمون الثلاثة فوزا ساحقا على خصومهم.

ويرسم عضو الكنيست موشيه مزراحي، من حزب العمل الإسرائيلي، صورة أسوأ للفساد الذي أخذ يستشري في إسرائيل، وذلك لأن المجتمع أخذ يتقبل هذا الفساد. وقال مزراحي لصحيفة «غلوبس» في نهاية الأسبوع الماضي، إن «المشكلة في دولتنا هي أن الارجع أصبح مقفودا. والمجتمع والحكومة والجمهور يوجهون الإطراءات للفاسدین، ولا يصفنون سلوكا فاسدا على أنه سلوك مرفوض وبيغ ولا يتدبون به. فإذا كيف يمكن التوقع الا يكون هناك فساد في إسرائيل؟ ولا أحد يكلف نفسه كي يقول للفاسدین إنهم يفعلون شيئا ما ليس جيدا، والنتيجة هي أنك ترى المزيد من الفساد، في كافة المجالات والطبقات، لأن هؤلاء الأشخاص يعلمون أنه لن يحدث لهم شيء جراء سلوكهم المتفرق».

ويشار إلى أن مزراحي هو ضابط شرطة كبير سابق، وقبل أن يدخل المعترك السياسي، عشية الانتخابات العامة للكنيست، في بداية العام الحالي، كان نشطا في الحرب ضد الفساد والجريمة المنظمة في إطار عمله في الشرطة. وقد أقام في العام ١٩٩٧ وحدة خاصة في الشرطة، هي الوحدة القطرية للتحقيقات الدولية، وترأسها حتى العام ٢٠٠٣، من أجل محاربة الفساد والجريمة، التي كانت توصف في حينه

أنها تهديد إستراتيجي على المجتمع الإسرائيلي».

وإلى جانب اتساع الفساد والجريمة تكاثرت، في السنوات القليلة الفائتة، التحقيقات التي أعلنت الشرطة عن فتحها ضد إعلاميين وفنانين إسرائيليين، من الصف الأول، بشبهة ارتكاب مخلفات جنسية، بدءا بالتحرش الجنسي وحتى الاعتصاب، واستغلال جنسي بشع لفتيات قاصرات، مثلما توم الشبهات حاليا حول ايال غولان، وهو أبرز المعتبرين الإسرائيليين. ومعظم هذه القضايا انتهى بإغلاق ملف التحقيق بسبب «عدم توفر قاعدة أدلة لارتكاب أعمال جنائية».

وقال مزراحي إن عدم توفر أدلة تثبت ارتكاب أعمال جنائية لا يعني أن السلوك كان مقبولا. وهذه الشخصيات الرفيعة «المشتهية بها» خدعت الجمهور، وأساءت استخدام مكانتها وارتكبت أفعالا ممنوعة، وخرجت من دون أن يلحق بها أي ضرر أو حتى عار. بل على العكس، فهي تحصل على إطراءات وتُمنح لها الشرعية. ماذا يوحي هذا الجمهور يكون منخبوه وسلطاته القانونية غير قادرين على انتزاع هذه الشخصيات من المجتمع؟ إن هذا يوحي بالعجز والجمهور خائب الأمل مرة تلو الأخرى».

«الفاسدون يعودون

«الفاسدون يعودون إلى مناصبهم الرفيعة»

إحدى القضايا التي أثارَت العام في إسرائيل مؤخرا، هي قضية الانتخابات لبلدية نيتيفوت وسرقة نتائجها ويشتهي فيها سياسيون محليون وعصابة كبيرة وحاجام. وقد اعتقلت الشرطة زعيم ثاني أكبر عصابة إسرائيلية، وهو شالوم دومراني، وستة من «جنوده» بشبهة الابتزاز والتهديد باستخدام العنف من أجل ضمان فوز المرشح لرئاسة البلدية، جيتيئيل زهار. كذلك اعتقلت الشرطة الحاجام يورام أبرجيل، وحققت معه في سبائِ هذه القضية.

وقال مزراحي في سبائِ مؤمن بأنه هذه المرة توجد قاعدة أدلة كافية لتوجيه لائحة اتهام.. لكن بدون علاقة بالأدلة العينية في هذا الملف، فإنتي اعتقد أن المطلوب هو إجراء إصلاح أساس وإعادة تنظيم في الحرب ضد المنظمات الإجرامية. والشرطة تبذل جهودا ولكنها لا تحقق نجاحا لأن قدرتها محدودة. وقد ضعفت قدرة الشرطة على السيطرة على هذا الموضوع في الفترة الأخيرة، ونحن نشهد سلسلة أحداث مقلقة. ففي كل يوم تجري محاولة تصفية [قتل] كذهه أو تلك، تفجير سيارة مدع عام، وغير ذلك. لا يوجد رب لهؤلاء الأشخاص، وهم لا يخافون الشرطة، وهذا أمر مقلق».

ورأى مزراحي أن «ثمة حاجة هنا إلى انتهاج طريقة مواجهة مختلفة، إذ ليس كافيا أن يتم اعتقال جندي [في العصابات] هنا أو هناك، أو زعيم عصابة كهذا أو ذلك. يجب المس بقاعدتهم المالية، وهذا ما سيوقفهم. وينبغي أن يكون هناك نشاط مشترك لكافة السلطات في هذا الموضوع. الشرطة وسلطة الضرائب وسلطة منع تبييض الأموال وغيرها، فقط بنشاط صرام جدا ومشترك ضدهم يمكن تحقيق نجاح في وقف الأنشطة الإجرامية. وعلى الحكومة أن تدرک أن الشرطة وحدها لا يمكنها أن تنجح في الحرب ضد المنظمات الإجرامية، خاصة إذا تم تقيد يديها خلف ظهرها. ثمة حاجة لشيء ما أكبر من ذلك».

واعتبر مزراحي أن «كل شظايا المعلومات التي تنتشر في الفضاء الإعلامي أحيانا تساعد المتهمين، لأن الشرطة تتقذ بذلك عامل المفاجأة ضدهم. إذ أن الكثير من التفاصيل يتم كشفها وتزود المتهم ومحاميهِ بأدوات للتعامل مع تحقيقات الشرطة». وأشار إلى أن المعلومات حول الشبهات ضد المغني غولان، المشتبه بإفشاء مدخيل عن سلطة الضرائب أيضا، تم تداولها في وسائل الإعلام قبل أن تبدأ الشرطة تحقيقاتها في القضية.

وقال مزراحي إن «هذا الأمر مرتبط بثقافتنا الرهيبة في إسرائيل، والتي تتمثل بعدم تصنيف المجرمين على أنهم مجرمون، ويتم السماح لهم بمواصلة أدائهم وسلوكهم في وسط المسرح. وترى مغنين متهمين بإفشاء ضرائب بصورة جنائية، ويستمرن في منحهم الشرعية. ليس فقط أنه لا تتم إدانتهم وشيخهم والتعامل معهم مثل أي مجرم آخر، وإنما الإعجاب بهم يبقى في ذروة مستواه ويقوون في برامج الترفيه التلفزيونية».

وأضاف أن «هذا يعيدنا إلى حديث سابق حول الحكومة. الفاسدون يعودون إلى مناصبهم السياسية الرفيعة [في إشارة إلى ليبرمان] رغم أنه واضح للجميع أنهم ارتكبوا أفعالا لا يجوز أن يرتكبوها. ورؤساء بلديات تم توجيه لوائح اتهام ضدهم ينافسون على ولايات أخرى ويفوزون بالانتخابات وهم يبولون على الجميع. ومفتون أخفوا ملايين الشواكل يقوون في مركز المسرح، وتمنح الشرعية لجميع هؤلاء. كيف إذن يمكن أن نتوقع أن يكون هناك ردع؟».

يعمل اليمين والمستوطنون الإسرائيليون في الفترة الأخيرة على تغليف أفكار ترفض التسوية وحل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني بغلاف «قانوني» يزعم أن الضفة الغربية، التي يطلق عليها اسم «يهودا والسامرة»، المأخوذ من أساطير التوراة، ليست منطقة محتلة. وفي هذا الإطار، أسست حركات اليمين والمستوطنون هيئة مؤلفة من خبراء قانونيين، من إسرائيل وخارجها، بهدف بلورة التسويغ القانوني لرواية صهيونية جديدة – قديمة، تدعي أن الضفة الغربية ليست أرضا محتلة وتعتمد «الحق التاريخي لليهود» فيها بزعم أنها «مهد اليهودية»، واللائق في الادعاءات التي يطرحها خبراء القانون هؤلاء، أنهم يستندون إلى قرارات ووعود منحها الاستعمار، خاصة البريطاني، لقيادة الحركة الصهيونية، وفي مقدمتها «وعد بلفور»، والتي لا تعبر عن أية شرعية دولية ولا قيمة لها من ناحية القانون الدولي، وفي المقابل، يتجاهل هؤلاء الخبراء، بشكل مطلق، قرارات الشرعية الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، وعلى رأسها قرار تقسيم فلسطين، كما أنهم يعتمدون التفسير الإسرائيلي، غير المعترف به دوليا، للقرار رقم ٢٤٢ ويعتبر أنه يطالب إسرائيل بالانسحاب من مناطق في الضفة الغربية وليس من كل مناطق الضفة. كذلك يزعم هؤلاء الخبراء أن حرب حزيران العام ١٩٦٧ كانت حربا «دفاعية»، علما أن إسرائيل هي التي بادرت إليها وبدأت بها. ويهدف خبراء القانون ومن يقف من ورائهم من حركات استيطانية إلى منح شرعية للاستيطان في الضفة الغربية المحتلة، ويتوهمون بأنهم سيقنعون جهات في العالم بـ «شرعية» الاستيطان. وذلك على الرغم من أن جميع الهيئات والمؤسسات الدولية تؤكد أن الضفة الغربية هي منطقة محتلة وينبغي إقامة دولة فلسطينية فيها، مع قطاع غزة طبعاً. لكن هؤلاء الخبراء يعتبرون أن هذا الإجماع الدولي يشكل نجاحا للرواية الفلسطينية، ويتجاهلون حقوق الفلسطينيين. وهم يعتبرون أنه «حتى المفاوضات من قبل دولة إسرائيل الذين ما زالوا رسميا يتمسكون بمقولة أن يهودا والسامرة، مهد ولادة الشعب اليهودي، ليست مناطق محتلة. توقفوا عن قول هذا الادعاء، أو استخدام سلسلة من الادعاءات التاريخية والقانونية الصلبة التي تدعمها».

وذكر تقرير نشرته صحيفة يسرائيل هيوم، يوم الجمعة الماضي، أنه تدور في الشهور الأخيرة معركة حول «الحقيقة القانونية التاريخية»، ويشارك فيها «مئات الخبراء القانونيين من البلاد وخارجها» حول مستقبل مناطق الضفة الغربية، وادعى التقرير الصحافي أنه ليس جميع الخبراء القانونيين ينتمون إلى اليمين الإسرائيلي الكلاسيكي، وأشار إلى أنهم بدأوا ينشطون في الحلبة الدولية «من أجل تغيير المصطلحات والخطاب القانوني الذي يسيطر عليه اليسار [الإسرائيلي]». وحركات مثل السلام الآن، في السنوات الأخيرة».

وتبرز بين هذه الهيئات هيئتان: الأولى هي «مركز الإنسان والأرض

من أجل الصهيونية، والقانون والمجتمع» وأسستها حركة «ريغافيم»

الاستيطانية والتي تنشط في السنوات الأخيرة ضد التماسات تقدمها

إلى المحكمة العليا لمنظمات حقوقية ويسارية إسرائيلية ضد الاستيطان

في الضفة الغربية. والهيئة الثانية هي هيئة قضائية أسسها «المركز

القانوني من أجل أرض إسرائيل» الذي أقيم إبان تنفيذ خطة الانفصال عن

قطاع غزة ومن أجل منع تنفيذها.

الضفة ليست لأحد!

خبراء القانون اليمينيون، الذين أطلقت عليهم الصحيفة تسمية «خبراء القانون الجدد» على غرار «المؤرخين الجدد» الذي كشفوا الوثائق الإسرائيلية حول تهجير الفلسطينيين في المجازر الإسرائيلية بحقم في نكبة العام ١٩٤٨، يعترفون بأنهم لم يستجدوا ادعاءاتهم، وإنما كانت تلقى شعبية في إسرائيل بعد حرب حزيران ١٩٦٧.

والادعاء المركزي لهؤلاء الخبراء القانونيين هو أنه على الرغم من أن إسرائيل احتلت الضفة الغربية في العام ١٩٦٧، لكن من الناحية القانونية فإن «هذه المناطق لم تحتل من أية دولة أو سيادة أجنبية. لأن السيطرة الأردنية على الضفة الغربية بين السنوات ١٩٦٧ -١٩٦٧ كانت غير قانونية. والعالم، باستثناء بريطانيا وباكستان لوهما من بين الدول التي لم تؤيد قرار تقسيم فلسطين، رفض الاعتراف بالاحتلال الأردني وبيجراءات الضم الأردنية، وهكذا فإنه من الناحية العملية يدور الحديث حول مناطق يوجد خلاف بشأن مكانتها، وليست مناطق محتلة. ومن الناحية القانونية والقانون الدولي يوجد في هذا فرق مثل الفرق بين السماء والأرض».

ويضيف المستوطنون وقسم من الخبراء القانونيين «الجدد» إلى عبارة «الحق التاريخي لشعب إسرائيل بالسيادة على أرض إسرائيل»، الادعاء بأن «المطالبة بالحق في السيادة، مفضلة على أي مطلب فلسطيني يتعارض مع ذلك». ويرغم الخبراء القانونيان، البروفسور طاليا زينهورن والبروفسور إلياف شوخطمان، أن «هذا الحق اعترف به الأسرة الدولية منذ كتاب تفويض الانتداب البريطاني على أرض إسرائيل، وأن كتاب التفويض الانتدائي هذا «منح حقوقا للشعب اليهودي فقط، وهي حقوق تمت المصادقة عليها وإرسالها مرة ثانية على البند رقم ٨٠ في ميثاق الأمم المتحدة». لكن هذا البند لا ينص على حقوق لليهود في فلسطين، وإنما عملت الحركة الصهيونية على تحليل نص هذا البند بشكل أخرجه من سياقه بشكل كامل.

رغم ذلك، اعتبر الدكتور حجاي فينيتسكي، وهو أحد خبراء القانون «الجدد»، أنه «عندما يقرر الأمين العام للأمم المتحدة أن «المستوطنات غير قانونية ولذلك هي عيقة أمام السلام»، أو عندما يطالب أبو مازن [الرئيس الفلسطيني محمود عباس] بتفكيك جميع المستوطنات التي أقيمت في الأراضي الفلسطينية منذ العام ١٩٦٧، لأن مجرد [إقامتها هو عمل غير قانوني، وحتى عندما يعرّف وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، المستوطنات بأنها 'غير شرعية'، فإنهم جميعا يسندون أقوالهم بنقطة انطلاق قانونية خاطئة من حيث الحقائق».

«لا علاقة لادعاءات

القانونية بالمفاوضات»

عقد «مركز الإنسان والأرض» مؤتمره الافتتاحي الرسمي في القدس قبل عدة أسابيع. ويتم خلال المؤتمر الإعلان عن صدور كتاب يتناول قوانين الأراضي والقانون الدولي في الضفة الغربية. وتضمن هذا الكتاب مجموعة من المقالات التي كتبها خبراء قانون، مثل البروفسور حاييم زاندبرغ والبروفيور طاليا آينهورن.

وكتب أحد المحلات في الكتاب العقيد في الاحتياط المحامي دانيال رايزنز، وهو خبير في القانون الدولي، وتولى في الماضي رئاسة دائرة القانون الدولي في النيابة العسكرية في الجيش الإسرائيلي. وأشارت «يسرائيل هيوم» إلى أن رايزنز شارك في جميع المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، منذ اتفاق أوسلو. وهو الآن مستشار طاقم المفاوضات الإسرائيلي مع الفلسطينيين.

وقال رايزنز إنه يتفهم الموقف الرسمي الإسرائيلي بأنه «بما أن منطقة

الاسرائيلي المنتهز

إعداد: بلال ضاهر

المستوطنون واليمين الإسرائيلي يشكلان «هيئات قانونية» للترويج بأن الضفة الغربية «منطقة غير محتلة»!



مستوطنة «تقوع» المقامة على اراضي الفلسطينيين شرق بيت لحم...

يهودا والسامرة لم تكن أبدا جزءا شرعيا من دولة عربية أيا كانت، وبضمن ذلك المملكة الأردنية، فإنه لا يمكن القول إن إسرائيل محتلة في يهودا والسامرة بالمفهوم القانوني السائد، إضافة إلى أنه توجد للشعب اليهودي روابط تاريخية، قانونية واستيطانية مع يهودا والسامرة».

واعتبر أن الإجماع الواسع بين معظم خبراء القانون الدولي حول رفض الموقف الإسرائيلي، «ليس نابعا من ضعف الادعاءات القانونية التي تطرحها إسرائيل، وإنما من حقيقة أن معظم دول العالم تبني الرواية السياسية الفلسطينية، التي بموجبها مناطق يهودا والسامرة تابعة للشعب الفلسطيني».

واستطرد أن «إسرائيل لم تحتل المناطق من أية دولة، لأن السيطرة الأردنية على الضفة الغربية كانت غير قانونية. وإذا كانت السيطرة الإسرائيلية على موقع قبر راحيل وبيت لحم في العام ١٩٦٧ غير قانونية بسبب الحظر في القانون الدولي على الاستيلاء على مناطق بالقوة، فإن الاحتلال الأردني للموقع نفسه في العام ١٩٤٨ يعاني من نفس العيب بالضبط. والعكس صحيح: إذا كان الادعاء أن الاحتلال الأردني في العام ١٩٤٨ كان شرعيا، لأنه في هذه الفترة لم يكن هذا الموقع يخضع لسيادة دولة أخرى، فإن هذا الأمر يعزز ادعاء إسرائيليا مشابها».

ويقترح رايزنز عدم التعامل بالمساواة مع جميع مناطق الضفة الغربية. وقال إن «مكانة رام الله، التي لم يكن فيها تواجد يهودي، ليس مثل مكانة الخليل، التي كان فيها تواجد يهودي متواصل على مدار مئات السنين وانقطع جراء مذابح مروعة فقط. ومكانة قرية الخضر، التي كانت لها وكانت، مثل قبر راحيل، تحت سيطرة يهودية حصرية قبل حرب الاستقلال [١٩٤٨]. وبالطبع فإن مكانة البلدة القديمة في القدس، وهي الموقع التاريخي لهيكلي الشعب اليهودي، ليست مثل مكانة ضاحية أبو ديس الغربية». وواضح هنا أن رايزنز يتعمد التضليل وتشويه الحقائق، لأنه لم يكن هناك حكم يهودي في هذه المناطق منذ قرابة ألفي عام، وذلك إذا أخذنا بالحسبان «مملكة الحشمونائيم» التي انتهى وجودها في العام ٣٧ ميلادية، ولم تكن كيانا مستقلا. وإنما حكم ذاتي، لفترة طويلة من وجودها.

وتطرق رايزنز إلى قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ معتبرا أنه ينص على انسحاب إسرائيل من «مناطق تم احتلالها» في حرب حزيران ١٩٦٧، الأمر الذي يدل على أن المقصود ليس بالضرورة الانسحاب من كل المناطق التي احتلت في حرب الأيام الستة». وأضاف أنه «في جميع الأحوال ورغم ما يعتقد العالم حيالنا فإنه لا يمكن وصفنا بأننا محتلون غرباء لا نملك حقا في هذه المناطق، ومن يتجاهل هذا الجزء من القصة فإنه يجافي الحقيقة».

وتابع رايزنز أنه «يوجد للصراع بعد سياسي وبعد قانوني. ورغم ذلك، فإن حل له لا ينبع بالضرورة من أحد هذين العبدین، وإنما سيستند برأيي إلى أساس آخر، وهو تسوية مقفولة تنشئ واقعا مستقرا لفترة ما. واحتمال أن أحد أطراف الصراع سينجح في إقناع الطرف الآخر بالموافقة على موافقه القانونية والسياسية يراوح الضفر. ولذلك على إسرائيل أن تقول ادعاءاتها بصورة واضحة من الناحيتين القانونية والسياسية، وذلك لأنها تمتلك حقيقة خاصة بها وتستند إلى حقائق. هل هذه الحقيقة ذات علاقة بنتائج المفاوضات؟ ليست وثائقا أبدا من ذلك». وحول عدم استخدام المفاوضات الإسرائيلية لهذه الادعاءات، قال رايزنز «لأنه في غرف المفاوضات لا علاقة لهذا الأمر بالواقع. ويوجد دور صغير نسبيا للقانون الدولي في الاتفاقيات الإسرائيلية – الفلسطينية. وفي نهاية المطاف هناك الخلاصة التي يتعين على الجانبين أن يتعايشا معها. والادعاء القانوني يساعد في ذلك ويمتلك مرساة داخلية. لكن في المفاوضات لا يكون أبدا ادعاء منتصر».

«كيري يضرب بالمفاوضات بإعلان

عدم شرعية الاستيطان»

خبير قانوني آخر في الهيئة القانونية التي أسسها المستوطنون هو المحامي ألن بيكر، العضو في «لجنة ليبي» التي اعتبرت أن الضفة الغربية ليست منطقة محتلة وشرعتن المستوطنات والبور الاستيطانية العشوائية.

وبيكر هو دبلوماسي إسرائيلي وكان سفيرا في كندا، ويرأس هيئة دولية من خبراء القانون، وبعث برسائل إلى كيري ومفوضة العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي، كاترين أشتون، احتج فيها على موقفها «الخاطئ والمضلل» من حل الصراع وعدم شرعية المستوطنات.

وووفقا لـ «يسرائيل هيوم»، فإن بيكر التتق في باريس قبل أسبوعين مع عشرات الخبراء القانونيين الكبار من أنحاء أوروبا ويحملون مواقف

مشابهة لمواقف أعضاء هيئته وجندهم لأنشطة هذه الهيئة. وبين أعضاء هذه الهيئة وزير العدل الإسرائيلي السابق يعقوب نثمان؛ البارونة روت دويتش، عضو مجلس اللوردات البريطاني وبروفيسور في القانون في جامعة أكسفورد؛ الدكتور مئير روزين، وهو سفير إسرائيلي سابق في واشنطن وباريس.

وقال بيكر إن «حكومة إسرائيل امتنعت طوال السنين عن إدارة عملها الإعلامي على أساس دفع حقوقنا، وبدلا من ذلك انشغلت في الإعلان الذي استندت إلى الاعتذار. وكان الأصح أن تعمل على أساس دفع حقوقنا، حقوق الشعب اليهودي، كشعب أصلائي في البلاد، فاليهود هم أقدم

شعب هنا، لكن دولة إسرائيل نادرا ما ذكرت ذلك. ومن النادر جدا ذكر أن الحديث يدور حول منطقة يوجد لنا فيها حقوق تاريخية وقانونية منذ القدم. ومن النادر جدا ذكر وثائق دولية مثل وعد بلفور، إعلان سان ريمو، ميثاق الأمم المتحدة وتفويض الانتداب الذي منح للبريطانيين من قبل عصبة الأمم، وجميعها ذات علاقة كبيرة جدا بحقوقنا هنا، وفوق كل هذا

امتنعت عن التشديد على أن الحديث لا يدور حول احتلال».

وأضاف بيكر أنه توجد مشكلة في النيابة العامة الإسرائيلية التي لا تذكر هذه الأمور «القانونية» خلال مداوات في المحكمة العليا. «وتوجد هناك مجموعة من الأشخاص الذين لديهم توجهات أحادية الاتجاه بشأن مكانة المناطق والمستوطنين». ورأى أنهم «ليسوا بوق الأشخاص يطبقون القانون. هذه هي مهمتهم. وهم ليسوا رجال إعلام وسياسة. وقد اتفقتا مع الفلسطينيين على أن يتم حسم مصير المنطقة [الضفة] بالمفاوضات بيننا، بحيث سنضطر في إطار الاتفاق النهائي مع الفلسطينيين إلى التوصل إلى تسوية، ولكن في الطريق إلى التسوية، ولكي تكون أفضل بالنسبة لنا ولكي نعرف أننا بذلنا الحد الأقصى من الجهد، فإنه يوجد شيء اسمه حقوق وعيلنا إسماعها».

ومضى أنه «لا يعقل أن العالم كله يكرر الادعاء بأن يهودا والسامرة هي منطقة محتلة، بينما تؤكد الحقائق أنه لا يوجد أي أساس قانوني لذلك. وعندما يدعي كيري، قبل أن تنتهي المفاوضات، أنه ليست لدينا أية حقوق في المناطق التي تجري حولها المفاوضات وأن المستوطنات ليست شرعية، فإنه عمليا يتبنى مسبقا الموقف الفلسطيني ويضرب بالمفاوضات، وإذا كان بين غايات المفاوضات البحث في مصير المستوطنات، فلطفا، حتى لو كنت وزير الخارجية الأميركي، لا تقرر مسبقا بأنها ليست شرعية».

«المستوطنات بين عدم

الشرعية وجرائم الحرب»

لا شك في أن نشاط المنظمات الحقوقية الإسرائيلية ضد الاحتلال والاستيطان ونضال المواطنين الفلسطينيين ضد نهب إسرائيل لأراضيهم يزعم المستوطنين.

ويقول بتسليكل سموتريتس، أحد قادة حركة «ريغافيم» الاستيطانية ومؤسس «مركز الإنسان والأرض»، إنه على الرغم من أن حركته استخدمت ضد المحكمة العليا ومحاكم أخرى في إسرائيل تكتيك أن الدفاع الأفضل هو الهجوم، إلا أنه أدرك أن الحركات القانونية «تجري من حفرة إلى أخرى وتخد الحرائق».

واحتج على أن «الاستيطان في يهودا والسامرة يجري داخل حدود حلبة في حيزَ قانوني لا يحتمل، وهو نتيجة لنزع الشرعية القانونية التي يمارسها اليسار ضد يهودا والسامرة والمستوطنات. وتتحرك حدود هذه الحلبة على محور يتراوح ما بين 'غير الشرعي' و'جريمة الحرب'. وينبغي أن نضيف إلى ذلك حقيقة أن القانون الذي يسري اليوم على المستوطنات قديم وليس ملائما لتنظيم حياة طبيعية في يهودا والسامرة. وهو يستند إلى القوانين العثمانية والانتدابية والأردنية وأنظمة أمنية إسرائيلية. وكل هذا يستوجب تغيير الخطاب».

وأضاف سموتريتس: «إذا كنا نريد أن نواجه بجدية بواسطة معركة قانونية على المستوطنات، فإنه لا مفر من إحضار بلدوزر قانوني وإنشاء قاعدة قانونية مختلفة. يكون بإمكان المستوطنات أن تتخفف من خلالها، ومواجهة نزع الشرعية الأخذة في الانتشار».

وقال إن «الكتاب القانوني الجديد الذي أصدره مركزنا هو مبادرة أولى وحسب، وسيكون هناك المزيد من الكتب والمؤتمرات والدورات الأكاديمية والمنتج للأبحاث وغير ذلك. ويمكن القول إن هذا جاء متأخرا وعيلنا أن نستسلم ونعود إلى بيوتنا، مثلما حدث في النقب لإقصد إلغاء مخطط برفار». وأنا لست مستعدا لأن أتنازل، لا عن النقب ولا عن يهودا والسامرة. وعلى مدار سنين سيطرت عقيدة قانونية واحدة، والكثير جدا من الأكاديميين وخبراء القانون خافوا من التعبير عن آرائهم. ومنذ الآن لن يكونوا لوحدهم».

مقاربة إسرائيلية جديدة لمجزرة كفر قاسم

الجيش وأوامره ما زال «قيمة عليا» في إسرائيل!

«أمر القائد النساء والأطفال بالترجل من الشاحنة وقال لجنوده: «احصدوهم»!»

بقلم: يوسيف غوريفيتش (*)

تعريف:

أوصت لجنة التربية والتعليم في الكنيسة الإسرائيلية في مطلع الشهر الحالي وزير التربية والتعليم بإدخال موضوع مجزرة كفر قاسم ضمن مناهج التعليم الإلزامي في المدارس الإسرائيلية. وجاء ذلك في ختام اجتماع عقدهت هذه اللجنة وتداولت فيه في هذا الشأن. وقال رئيس اللجنة عضو الكنيسة عمار ميتسناح («الحركة») إن قضية كفر قاسم تلاحق إسرائيل إلى يومنا هذا، ولا بد من إحياء الذكرى السنوية للمجزرة في المدارس. كما دعا الجيش الإسرائيلي إلى تخصيص حصص للموضوع في إطار الدورات المتعددة للضباط. تجدر الإشارة إلى أن مجزرة كفر قاسم ارتكبت في أول يوم من حرب سيناء العام ١٩٥٦ (العدوان الثلاثي على مصر) وأدت إلى مقتل ٤٩ شخصا من النزول من القربة الواقعة في منطقة المثلث الجنوبية، حيث قام أفراد من حرس الحدود بإطلاق النار على ٣٠ شخصا خارج القرية بحجة أنهم خرخوا نظام منع التجول الذي فرض عليها من دون علمهم، كما قتل ٦ أشخاص آخرين من السكان داخل القرية. وبهذه المناسبة ارتينا أن نقدم إلى القراء ترجمة خاصة لمقاربة جديدة بشأن هذه المجزرة قدمها الكاتب والمدون والناشط السياسي الإسرائيلي يوسف غوريفيتش وأكد من خلالها أن الذين ارتكبوا هذه المجزرة تصرفوا مثل النازيين.

(المحرر)

في التاسع والعشرين من تشرين الأول ١٩٥٦، وعند حوالي الساعة السادسة والنصف مساء، وصلت الشاحنة الأخيرة إلى مفترق قرية كفر قاسم (المثلث الجنوبي)، وكان على متنها ١٤ امرأة وفتاة وأربعة صبية. أوقف قائد وحدة في الجيش الإسرائيلي العريف شالوم عوفر الشاحنة وأمر ركابها بالترجل، لكن النساء اللاتي كن عائدات من عملهن، رفضن النزول من الشاحنة (الشاحنة) بعدما شاهدن ٢٥ جثة (من أبناء البلدة) ملقاة على قارعة الطريق.

حاول سائق الشاحنة تهدئة روع النساء، ووضع سلما في الجزء الخلفي للشاحنة، وقام بمساعدتهن في النزول. وأمر العريف عوفر الركاب والسائق بالوقوف صفا واحدا، وأوعز لجنوده بتصويب بنادقهم نحوهم ثم أمرهم قائلاً «احصدوهم». قتل عوفر ورجاله ١٧ امرأة فيما أصيبت امرأة بجروح بليغة.

المحكمة الإسرائيلية التي نظرت في القضية، والتي لاحظت العدد الكبير للقتلى، توصلت إلى استنتاج بأن عوفر وزمرته عادوا وأطلقوا نيرانهم مرة أخرى على النساء الجريحات للتأكد من موتهن كافة. وأطلع عوفر قائده المباشر، الملازم غريغوريل داهان، على ما حصل، فسارع الأخير بدوره إلى إرسال بلاغ لقيادة الكتيبة ادعى فيه أن عدد القتيليات «أقل بكثير»!

بعد ذلك أمر قائد الكتيبة شموئيل ملينكي بوقف المذبحة. كان عوفر ورجاله في الحقيقة قد أجهزوا كليا، خلال ساعة ونصف الساعة (بين الخامسة والسادسة والنصف)، على ٤٣ شخصا من أهالي البلدة، فيما تولى قائد وحدته، داهان، قتل أربعة آخرين، وقال الأهالي إن عدد القتلى يشمل أيضا جنينا قتل في بطن أمه ورجلا طاعنا في السن توفي جراء نوبة قلبية، أي أن عدد ضحايا المجزرة بلغ ٤٩ قتيلًا، جميعهم من مواطني إسرائيل.

كان عمر أصغر القتلى أربعة أعوام، وعمر أكبرهم ٦٦ عاما، سقطوا في غضون ساعة ونصف الساعة، هنا ليس بعيدا، في المكان الذي يطلق عليه حاليا «تسومت» - مفترق - كيسم». كل الاحترام لـ «جيش الدفاع الإسرائيلي»!

مذبحة توطئة للحرب

في مساء اليوم نفسه، ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٦، هاجمت إسرائيل مصر، في إطار ما سيمسى لاحقا «حرب سيناء». وقد نسق الهجوم (العدوان) الإسرائيلي على مصر مسبقا مع كل من بريطانيا وفرنسا، وكان هدفه الإطاحة بنظام الرئيس جمال عبد الناصر، وكان من المقرر أن تستعيد بريطانيا وفرنسا، اللتان شاركتا في العدوان، قناة السويس التي قام عبد الناصر بتأميمها، فيما كان من المفروض أن تكون غنيمة إسرائيل من الحرب منطقة شبه جزيرة سيناء.

كان المواطنون العرب في إسرائيل خاضعين في ذلك الوقت تحت وطأة حكم عسكري، وبغية التأكيد من أنه لن تحدث أية مشاكل من جانبهم في أثناء الحرب (حرب ١٩٥٦) تقرر فرض حظر التجوال على جميع القرى والبلدات العربية، والتي كانت تخضع أصلا لحظر تجوال ليلي من الساعة التاسعة مساء، لكنه تقرر هذه المرة تكبير حظر التجوال ليبدأ من الخامسة مساء، وقد شكل ذلك مشكلة، ما العمل مع سكان القرى اللعائدين من العمل، والذين لم يعلموا أو يبلغوا بتقديم موعد حظر التجوال؟! قائد اللواء، يشكا كارمي، لم تكن لديه أية مشكلة، إذ أجاب على سؤال «ما الذي سنفعله هؤلاء؟» بقوله: «الله يرحمهم».

نقل قائد الكتيبة شموئيل ملينكي الأوامر بحرفيتها إلى جنوده، وهنا وقعت الكارثة: أحد كبار الضباط في الكتيبة، يدعى أرييه ملبش، سأل عما يمكن عمله مع النساء والأطفال الذين يخرقون حظر التجوال. فأبلغه قائد الكتيبة مقتنبا كلام قائد اللواء «الله يرحمهم». وأضاف: «هذه أوامر قائد اللواء.. تطبيق حظر التجوال، بدون اعتقالات، بدون عواطف أو رحمة.. يجب إطلاق النار على كل من يخرق حظر التجوال». وحين ألح ملبش بالسؤال «وماذا نفعل مع اللعائدين من العمل»، كرر قائد الكتيبة ملينكي قائلا: «بدون عواطف»!

من الجدير بنا التوقف عند هذا التعبير، فعندما شرع الشيوعيون في ارتكاب أعمال قتل جماعية في الإمبراطورية السوفياتية (في عهد ستالين) تهاووا بالقول إنهم «مجردون من العواطف البرجوازية»، ونقل عن ستالين قوله وقتئذ «أي مشكلة تتحصر في إنسان معين.. في غياب الإنسان لا توجد مشكلة». هذا الشعار تبناه أيضا النازيون.

لقد كان نموذج رجل الـ «إس. إس» (النازي) نموذجا فظا، خاليا من الشفقة والعواطف، فهو مستعد لتنفيذ أي أمر مهما كان بغيضا، ومستعد لقتل النساء والأطفال أيضا، ذلك لأن الشفقة عليهم في حد ذاتها تعتبر «عواطف». هذا النموذج المقيت لـ «الرجل الحديدي» تغلغل أيضا في صفوف الجيش الإسرائيلي.

لقد صدر الأمر (في شأن مذبحة كفر قاسم)، الذي وصف فيما بعد على أنه «أمر غير قانوني قطعاً»، وهذا الأمر استند إليه كل المتهمين في هذه القضية، ولعل المفارقة كامنة في أن القاضي الذي ترأس محاكمة المتهمين بالضلوع في المجزرة هو بنيامين هليفي، الذي ترأس فيما بعد محاكمة شخص



صورة نادرة لشهداء وجرحى في مجزرة كفر قاسم.

والضحايا أبعد لا يرى فيها القتلة وجه ضحاياهم بصورة مباشرة، ووفقا للمعطيات التي جمعها براونينغ في كتاب بعنان «أناس عاديون» فقد حاول ٢٠ بالمائة من أفراد كتيبة الشرطة الألمانية قدر استطاعتهم الامتناع عن تنفيذ المهمات التي كلفوا بها، فيما انصاع ٧٠ بالمائة من أفراد الكتيبة للأوامر بسبب مبدأ الزمالة (!) إذ لم يرغبوا في إلقاء المهمة البغيضة على زملائهم، ووافقوا على مساعدتهم في تنفيذها، هذا في حين وجد أن حوالي ١٠ بالمائة من أفراد الكتيبة لديهم ميول سادية تجعلهم يستمتعون بتنفيذ مثل هذه المهمات.

عندما حاول العريف الإسرائيلي عوفر تبرير أعماله أمام المحكمة- وحين اتضح له أن الأوامر لا تشكل الغطاء الأمثل للتستر خلفه- زعم أن ركاب الشاحنة (من نساء واطفال) الذين أمرهم بالترجل منها حاولوا الهرب... وهي ذريعة زائفة معروفة لتبرير القتل. فادعاء «الهرب» هنا، كادعاء «الأوامر»، كان ببساطة مجرد ذريعة استخدمها داهان وعوفر لتبرير إطلاق العنان لفرية القتل المتتالية لديهم.

الغائبون الحاضرون

لكن القصة لم تنته عند هذا الحد، فقد كان داهان وعوفر بحاجة إلى ذريعة أخرى، الإنسان الطبيعي لا يقتل مدنيين أبرياء من دون سبب، بل يحتاج إلى سبب أو دافع لا تكفي أوامر العسكريين لتبريره خاصة عندما يدور الحديث حول قتل طفلة عمرها أربعة أعوام غير أنها وجدا مثل هذه الذريعة بسهولة. عندما قتل النازيون الألمان اليهود والسلافيين والفجر وغيرهم فقد تصرفوا بناء على رؤية فحواها أن الحديث يدور حول أعداء، وإذا لم يكن هؤلاء أعداء مسلمين، فهم أعداء عرقيين (أعداء للعرق الألماني) ماكرون وخطرون يعملون من وراء الكواليس، وقد ازداد خوف النازيين منهم، كما زاد تنكيلهم هؤلاء الناس. لقد أدرك المجتمع الألماني أنه مجتمع ظالم، ولكنه عوضا عن استيعاب هذه الحقيقة- المعرفة- عمل على إخفائها. في الأشهر الأخيرة للحرب في شرق أوروبا، قاتل الجنود الألمان بوحشية وضراوة بأيسة نظرا لإدراكهم حجم الثمن الذي ستضطر بلادهم إلى دفعه، إذا ما طبقت العدالة في العالم، مقابل الجرائم التي ارتكبوها.

وقد تطورت في إسرائيل في تلك السنوات (الخمسينيات) حالة مشابهة، فبعد تراسفير العام ١٩٤٨، هجر القسم الأعظم من السكان العرب الذي عاشوا فيها قبل إعلان قيام دولة إسرائيل، وكلما صعبت الدولة من قمع السكان الفلسطينيين ومصادرة أراضيهم، ووضعهم تحت حكم عسكري وحظر تجوال ليلي، وكلما قطعت أرزاقهم بصورة منهجية ومارست كل أشكال الإهانة والإذلال والتمييز ضدهم، ازداد طرديا خوفاهم منهم. وهكذا انبثقت مقولة «الطابور الخامس» (أي «الفلسطينيون في إسرائيل») الذي كان ينتظر- بحسب هذه المقولة - فرصة للانضمام من الداخل إلى قوة عسكرية خارجية تهاجم إسرائيل، هذا في الوقت الذي لم تكن فيه الغالبية الساحقة من العرب في إسرائيل ضالعة في أية نشاطات معادية لا في ذلك الوقت، ولا في الوقت الحالي. غير أن هذه المخاوف نشأت بصورة خاصة في ذلك المساء من شهر تشرين الأول، والذي خرجت فيه إسرائيل لخوض حربها الثانية (حرب العدوان الثلاثي ١٩٥٦).. لكن هل يشكل احتمال اندلاع انتفاضة من جانب العرب في إسرائيل سببا لإطلاق النار على طفلة وقتلها؟!

إلى ذلك، فإن مشروع الترانسفير- الذي لم يستكمل - كان لا يزال مطروحا على أجندة إسرائيل، وكان ملينكي مطالعا على الخطة العسكرية القاضية بتنفيذ عملية طرد ثانية ونهائية للباقيين من أن العرب الفلسطينيين في البلاد في حالة نشوب حرب من الأردن، ومن المعروف أنه جرى تسريع وتيرة عمليات الطرد في العام ١٩٤٨ عن

طريق ارتكاب مذابح جماعية - كما جرى في دير ياسين وبيافا واللذ وغيرها- وبالتالي من المحتمل أن ملينكي اعتقد أن ارتكاب مجزرة صغيرة يمكن أن يساهم في دفع هذه الأجندة قدما.

٥٧ عاما من الإنكار

في ردة فعلها الأولية على نبا المجزرة التي ارتكبت في كفر قاسم سعت الحكومة الإسرائيلية، برئاسة دافيد بن غوريون، إلى التستر على ما حدث، فقد أمرت الرقابة العسكرية بمنع نشر خبر المجزرة. غير أن محاولتها هذه باءت بالفشل، إذ قام عضو الكنيسة العربي توفيق طوبي بإثارة الموضوع للنقاش من على منبر الكنيسة الإسرائيلي، مستفيدا من الحصانة البرلمانية التي تمتع بها. بعد ذلك، حاولت الحكومة النأي بنفسها عما حصل، مدعية أن المسؤولين لا تقع على عاتق الجيش وإنما على الشرطة الإسرائيلية- إذ كان ملينكي ورجاله من أفراد شرطة «حرس الحدود»، وذلك بحكم الدور المركزي للجيش في «النموذج الجديد»، وهو إدعاء سخيف قطعاً لارتكاب المجزرة (الله يرحمهم)، جاء على لسان قائد لواء في الجيش الإسرائيلي (يشكا كارمي).

وفي خطوة ثالثة، سعت الحكومة إلى المصالحة مع أهالي كفر قاسم، ولأن العرب في إسرائيل لم يعتبروا في ذلك الوقت كائناات مستقلة، فقد أرسلت الحكومة مبعوثين عنها للحديث مع مختار القرية، من أجل إجراء «مصالحة» بين أهالي كفر قاسم وبين الدولة الإسرائيلية، وبالفعل ذبحت الذبايح وأقيمت ولائم احتفالية بـ «المصالحة» وقدمت تعويضات رمزية جدا إلى أهالي الضحايا، وبذلك تلمصت الدولة من واجبها في دفع الثمن الكامل للجريمة التي اقترفتها جنودها.

لكن مرتكبي الجريمة ظلوا طلقاء، وكان لا بد من اتخاذ خطوة ما بحقهم، لذلك قدموا للمحاكمة أمام القاضي هليفي الذي جند لهذا الغرض، على الرغم من ذلك، فقد امتنع هليفي- بعدما حدد ماهية «الأمر غير القانوني قطعاً» وأكد بهذا المعنى أن ذلك يلغي واجب انصاع الجندي للأمر ويلقي عليه كامل المسؤولية الجنائية عما فعل - من إصدار حكم بإعدام الضباط (داهان وعوفر وملينكي) الذين أدبوا بتهمة القتل العمد لأكثر من أربعين شخصا، مكتفياً بإصدار أحكام منخفضة وقصيرة بالسجن، ثم جرى سرا إطلاق سراحهم جميعا بعد مكوثهم أقل من السنة في السجن. كذلك فقد ساعدتهم حكومة بن غوريون بصمت ومن وراء الكواليس بعد خروجهم من السجن، في الحصول على عمل ووظائف، وهو أمر لم يكن بالهين أو السهل في تلك الفترة بالنسبة لسجناء سابقين أدبوا بارتكاب جرائم.

كذلك، بذلت الحكومة الإسرائيلية قصارى الجهد من أجل إخفاء غولدشتاين ضد المصلين المسلمين في الحرم الإبراهيمي (في الخليل - ١٩٤٤)، والمجزرة التي ارتكبها عامي بوبر (قتل ٧ عمال فلسطينيين في ريشون لتسيون في العام ١٩٩٠ ولم تعترف الدولة (إسرائيل) قط بمسؤوليتها عن هذه المذابح ومن ضمنها مجزرة كفر قاسم.

وبعد خمسين عاما من مجزرة كفر قاسم، في العام ٢٠٠٦، قتل جنود وحدة في الجيش الإسرائيلي طفلة فلسطينية بريئة عمرها ١٣ عاما (إيمان الهمص) ومثلوا بجثتها، ومع ذلك لم يثر الأمر أية «عواطف» أو شفقة في صفوف المجتمع الإسرائيلي، فيما برأت المحكمة العسكرية قائد الوحدة من تهمة ارتكاب هذه الجريمة المتمدة، وهكذا ظلت أوامر الجيش الإسرائيلي بعد خمسين عاما من مجزرة كفر قاسم وما زالت قيمة عليا لا أحد يستأنف عليها، وما زالت غالبية الجمهور اليهودي في إسرائيل تؤمن بوجود طرد المواطنين العرب. لقد بات واضحا أن الإسرائيليين في معظمهم تمثلوا القيم النازية وفي مقدمها التجزء من «العواطف»، وعيونهم صارت منذ زمن بعيد عمياء، ولم يعد في قلوبهم محل للرحمة أو الشفقة.

ويبقى السؤال: إلى متى؟!

«**مؤشر الفساد**» **الدولي في القطاع العام - إسرائيل في التُّلث الأدنى!**

إسرائيل ليست «جمهورية موز» بعد لكنها «في ذيل الأسود»!!

«*الأجهزة الأمنية في إسرائيل لا تتخذ تدابير وإجراءات أساسية لمنع الفساد في داخلها، كما أنها لا تثبت ولا تتركس رسائل واضحة وحازمة ضد الفساد في أنشطتها المختلفة وعلى كافة المستويات، بل تتهرب من التعاون في هذه المسألة في الحالات التي يحتم القانون فرض إجراء مراقبة عليها»!*

كتب سليم سلامة:

القطاع العام في دولة إسرائيل هو أحد القطاعات العامة الأكثر فسادا في العالم! - هذه هي الحقيقة الفاقعة التي تبرز من بين معطيات التقرير السنوي الذي نشرته، في مطلع كانون الأول الجاري، منظمة «الشفافية الدولية» (Transparency International - TI) - وهو تقرير سنوي عن مؤشرات الفساد والإفساد في العالم نشره هذه المنظمة في هذا التوقيت من كل عام منذ العام ١٩٩٥، وذلك بناء على مؤشرات مختلفة، من بينها تقييم البنك الدولي للدول المختلفة؛ تقييم المنتدى الاقتصادي العالمي للدول، تصنيفات البنك الإفريقي للتنمية بشأن مدى سيادة الحكم الرشيد في البلدان الإفريقية وتقييم منظمة الشفافية الدولية بشأن تقديم الرشى وتلقيها في مرافق القطاعات العامة المختلفة.

وشملت هذه الدراسة ١٧٧ دولة، اعتمادا على مصادر وبيانات مستمدة من مؤسسات مستقلة متخصصة في رصد مؤسسات الحكم، بالإضافة إلى آراء خبراء محليين (على مستوى كل واحدة من الدول) وخبراء عالميين بشأن الفساد في القطاع العام، ومن بين هذه، يعتمد المؤشر، مثلا، على معطيات دائرة الأبحاث في مجلة «إيكونوميست»، التي تضع تدريجا لمخاطر المعاملات المالية في أنحاء العالم وتفحص، أيضا، مدى إساءة استغلال الأموال العامة ومدى مهنية القطاع العام؛ «مؤشر الحكم المستقر» الذي يعده «صندوق برتلسمان» ويفحص مدى استغلال أصحاب المناصب في القطاع العام قوتهم وسلطتهم لإغراضهم السياسية الخاصة؛ «استطلاع المديرين»- الذي يعده «المنتدى الاقتصادي العالمي»، ويفحص، من بين أشياء أخرى، مدى تفشي الرشى في القطاع العام؛ معطيات «شركة IHS، الأميركية، التي تزود رجال الأعمال بمعلومات حول المخاطر السياسية، الاقتصادية والقضائية في دول العالم المختلفة؛ كلية إدارة الأعمال في سويسرا (IMD)، التي تنشر «مؤشر التنافسية العالمية» الذي يشمل معطيات عن الفساد والرشى في القطاع العام في الدول المختلفة.

وتنتقل «منظمة الشفافية الدولية» من تعريف الفساد بأنه: إساءة إستغلال السلطة / السلطة الممنوحة لمنتخبى الجمهور، التعاملات السرية و/ أو غير الشفافة وتبذير الأموال العامة، وتوضيح للمنظمة، أيضا، أن «الفساد يتشكل، في الغالب، من أنشطة ومعاملات غير قانونية تتم في السر ولا يتم الكشف عنها إلا من خلال الضمائم، التحقيقات والمحاكمات..»ومن هنا - تضيف المنظمة - من الصعب تقدير المستوى العام للفساد الحقيقي المتفشي في الدول المختلفة استنادا إلى معطيات عينية فقط!

وقد أكد معدو التقرير أن «أكثر الدول التي تنتشر فيها حالات الفساد هي الدول التي تعاني من انعدام الاستقرار السياسي وانتشار العنف الذي يسمح بانتشار الانتهاكات على جميع المستويات» مع الإشارة، بشكل خاص ومحدد،

إلى منطقة الشرق الأوسط.

وقال مدير «منظمة الشفافية الدولية» لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كريستوف ويلكي، إن «هناك إحساسا عاما بتفشي الفساد في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك في أجهزة الشرطة والقضاء والإدارات الحكومية المعنية بالمشتريات العامة» موضحا «أن الحل والطريقة الناجمة للقضاء على الفساد يكمنان في وجود مؤسسات يديرها أشخاص يتحلون بمستويات عالية من النزاهة ووجود نظام إشراف ومراقبة يتمتع بالاستقلالية، بالإضافة إلى حل حالة الصراع والعنف التي تسبب انعدام المسؤولية والفوضى على الساحة السياسية»!

وترى «منظمة الشفافية الدولية» أن هذه النتائج تبين أن «البلدان التي تعاني من نزاعات طويلة الأمد وتصعد بعض آليات الحكم الرشيد هي البلدان ذاتها التي يستشري فيها الفساد على نطاق واسع، إذ عندما تضعف مؤسسات الدولة أو تتعدم من الأساس، يخرج الفساد عن نطاق السيطرة ومن ثم تهدر الموارد العامة، ويؤدي هذا الوضع إلى حالة اللا استقرار وشيوع ثقافة الإفلات من العقاب».

وتضيف المنظمة أن انتشار الفساد يؤدي أيضا إلى «انحسار ثقة أفراد الشعب في مؤسسات الدولة والحكومات الناشئة التي يفترض أنها تحمي استمرار الدولة واستقرارها، ولاحظت المنظمة أن من الأسباب التي تدعو إلى القلق البالغ «استمرار شبح الفساد عندما تمم حالة اللا شفافية في الممارسات العامة وحتاج المؤسسات إلى دعم ومساندة وتعجز الحكومات عن تطبيق الآليات القانونية لمكافحة الفساد».

وتقدر الأمم المتحدة أن حجم الأموال العامة التي تتعرض للتهب والاختلاس بسبب فساد الأنظمة السياسية في العالم يزيد عن تريليون ونصف التريليون دولار سنويا، ويتم تحويل هذه الأموال إلى حسابات شخصية أو ودائع سرية في الخارج.

ويرتب «مؤشر الفساد» الصادر عن هذه المنظمة الدول المختلفة على سلم من ١٠٠ درجة، يبدأ بـ ١٠٠ (وجود تصور بأن الدولة نظيفة تماما من الفساد) ويتهدي بصفر (وجود تصور بدرجة عالية جدا من الفساد)، بحيث تكون الدول التي تحصل على درجة أعلى أقل فسادا بينما تكون الدولة أكثر فسادا كلما انخفضت الدرجة التي تحصل عليها.

أما الدول التي احتلت المراتب الأولى (حصلت على أعلى الدرجات)، مما يعني أن الفساد في القطاع العام فيها قليل جدا، فهي: الدانمارك (٩١ درجة)، نيوزيلندا (٩٠ درجة)، السويد (٨٩ درجة)، النرويج (٨٦ درجة) ثم سنغافورة (٨٦ درجة)، وهي الدولة الآسيوية الوحيدة التي احتلت مرتبة متقدمة جدا، لتسبق بذلك دولا ديمقراطية غربية عريقة مثل ألمانيا (في المرتبة ١٢ - ٧٨ درجة)، بريطانيا (المرتبة ١٤ - ٧٦ درجة) والولايات المتحدة الأميركية (المرتبة ١٩ - ٧٣ درجة) وفرنسا (المرتبة ٢٢ - ٧١ درجة). وأما المراتب الأخيرة في سلم تفشي الفساد في القطاع العام، فقد احتلتها ثلاث

دول هي أفغانستان، كوريا الشمالية والصومال، التي لم تحصل كل منها سوى على ٨ درجات!

إسرائيل - واحة «لديمقراطية» و... الفساد!!
احتلت دولة إسرائيل، التي تعتبر نفسها وتعتبرها دول أخرى أيضا (١، ٢) «واحة الديمقراطية في الشرق الأوسط» المرتبة الـ ٣٦ في سلم تفشي الفساد في القطاع العام، برصيد ٦١ درجة، لتتخلف بذلك عن العديد من الدول الغربية، التي تعتبر نفسها جزءا منها، بل لتتخلف، أيضا، عن دولتين عربيتين في الشرق الأوسط هما الإمارات العربية المتحدة (المرتبة ٢٦ - ٦٩ درجة) وقطر (المرتبة ٢٨ - ٦٨ درجة).

واللافت أن هذه النتيجة التي «حققتها» إسرائيل هذه السنة، في مجال تفشي الفساد في قطاعها العام ليست جديدة، بل تشكل استمرارا متسقا للنتائج التي توصل «تحقيقها» في هذا المجال خلال السنوات الأخيرة، وخاصة خلال العقد الأخير، على الأقل.

ففي التقرير السنوي الذي نشرته المنظمة ذاتها في العام الماضي، ٢٠١٢، احتلت إسرائيل المرتبة الـ ٣٩ (برصيد ٦٠ درجة) في سلم تفشي الفساد في القطاع العام، برصيد ٦٠ درجة، مما يعني أن أي تحسن جدي لم يطرأ فيها على هذا الصعيد خلال السنة المنصرمة. وهي «تتفوق» في هذا على دول عديدة، منها، مثلا، بورتوريكو والبرتغال (المرتبة ٢٣) وقبرص (المرتبة ٣١)، فضلا عن الإمارات العربية المتحدة وقطر، كما أسلفنا.

ويتم إعداد «مؤشر الفساد» في القطاع العام وترتيب الدول المختلفة على سلمه، طبقا لمهجية العمل التي تعتمدها «منظمة الشفافية الدولية»، بناء على النتائج التي يتم الخلوص إليها من خلال مقابلات، استطلاعات، مسوحات وتحليلات تجريها معاهد ومراكز أبحاث دولية والتي تعكس، بصورة أساسية، مواقف ورؤى قطاع واسع من رجال الأعمال والخبراء في شتى أنحاء العالم حيال القطاع العام في كل دولة ودولة- ومن هنا، فإن التدرج يجسد الآراء المختلفة بشأن مدى تفشي الفساد في القطاع العام في كل واحدة من الدول التي يشملها التقرير.

ويونه التقرير إلى أن تدرج إسرائيل على سلم الفساد قد تعدد طبقا لنتائج ستة استطلاعات مختلفة أجرتها معاهد الأبحاث ذات العلاقة، ومن بين الأسئلة التي وُجّهت إلى المستطلعة آراؤهم بالنسبة لإسرائيل: إلى أي مدى يتمتع أصحاب المناصب العامة عن استغلال مناصبهم لخدمة مصالحهم الخاصة؟ هل ثمة تعليمات واضحة ومنظومات مراقبة وتبليغ تنظم تخصيص الأموال العامة وطرق استخدامها؟ هل ثمة إساءة استغلال للموارد العامة؟ هل ثمة «نطم سائد» من دفع الرشى لضمان الفوز بمناقضات أو عقود وبامتيازات؟ هل ثمة ظواهر سرية من المحسوبة، ضمانة الوظائف، الامتيازات، تمويل الأحزاب أو العلاقات الوثيقة بين السياسة والأموال، بصورة مثيرة للشكوك؟ -ومن بين الدول الـ ٣٤ الأعضاء في «منظمة التعاون

والتنمية الاقتصادية» (OECD)، احتلت إسرائيل المرتبة الـ ١٢٢، ما يعني أن ثلثي الدول الأعضاء في هذه المنظمة (٦٤٪) هي «أقل فسادا» من إسرائيل.

سريّة الأمن ... غطاء للفساد في أجهزته!

وكانت «منظمة الشفافية الدولية» قد نشرت، في أواخر شهر كانون الثاني من العام الحالي، تقريرا خاصا حول مستويات الفساد وأخطار الفساد في أجهزة الأمن في دول مختلفة، تبين منه أن «إسرائيل واحدة من مجموعة من الدول التي لا تبتذل جهودا كافية لمنع ومحاربة الفساد في أجهزة الأمن التابعة لها، والتي تعمل تحت غطاء كثيف وواسع جدا من السريّة»!

وأكد التقرير إن «أجهزة الأمن في إسرائيل لا تتخذ تدابير وإجراءات أساسية لمنع الفساد في داخلها، كما أن هذه الأجهزة لا تثبت ولا تتركس رسائل واضحة وحازمة ضد الفساد في أنشطتها المختلفة وعلى كافة المستويات، بل إنها تتهرب من التعاون في هذه المسألة في الحالات التي يحتم القانون فرض إجراء مراقبة عليها»!

ودعا التقرير إلى توسيع وتعزيز الشفافية في الأجهزة الأمنية «التي تمتاز بتعاقبات عامة ضخمة جدا»، نظرا لأن «غياب الشفافية يتيح تفشي وتصاعد ظاهرة الرشى».

ومنع التقرير دولة إسرائيل تدريجا متدنيا جدا في كل ما يتحمل بالشفافية والمراقبة على ميزانية «الأمن» وعلى الأنشطة الأمنية، علما بأن «ميزانية الأمن» المعلنة تبلغ أكثر من ٢٠٪ من إجمالي الميزانية العامة لدولة إسرائيل. ونونه التقرير إلى أنه «على الرغم من وجود منظومات مؤسساتية لمراقبة وزارة الدفاع وأدائها، مثل لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، إلا أن وزارة الدفاع تتمتع، كما يبدو، عن التعاون معها، مما يجعل تأثير الكنيست على إدارة الأجهزة الأمنية محدودا جدا».

وأشار التقرير، أيضا، إلى أن الحكومة الإسرائيلية «تبدى، في السنوات الأخيرة، درجة متدنية جدا من التسامح تجاه المنظمات الاجتماعية التي توجه النقد العلني للأجهزة الأمنية وطرق إدارتها، أولم يميزانية الأمن وغياب الشفافية حيالها أو لعدم توفّر أية معلومات عن نفقات سرية ومصروفات استثنائية أخرى». وأضاف أن قوى الأمن لا تمتلك الأدوات اللازمة لمواجهة الفساد باعتبارها معضلة استراتيجية وأنها لا تعتمد برامج إرشادية لضباط وقادة الجيش الإسرائيلي في مجال منع الفساد ومحاربتة.

وأوضح التقرير، أيضا، أن المسؤولين السياسيين لا يمارسون الرقابة اللازمة على الأجهزة الأمنية وأن قوى الأمن «تفشى التحذير والتبليغ عن الفساد»، الأمر الذي يبقى المواطنين في إسرائيل «منقطعين تماما عن كل ما يتعلق بالأجهزة الأمنية وأنشطتها»!

وعقبت وزارة الدفاع الإسرائيلية، رسميا، على ذلك التقرير بالقول إنه «تقرير سطحي، ليس واضحا لنا ما هي المعطيات

التي يستندت عليها، لكن الواضح تماما هو أن معدّي التقرير لا يعرفون أجهزة الأمن الإسرائيلية وأنشطتها، بل ينترون شعارات لا أساس لها... ونتمنى ألا يكون هذا نابعا من موقف مسبق وأوتوماتيكي تجاه إسرائيل!!

ووفقا للتقرير إياه، فإن ٧٣٪ من الجمهور في إسرائيل يعتقدون بأن الأجهزة السلطوية تتدور بدرجة كبيرة أو بصورة مطلقة، من قبل فئة ضيقة من أصحاب المصالح الذين «يعتمدون اعتبارات غريبة» ويسعون إلى خدمة «مصالح غريبة»، ولم تكن نسبة المواطنين الذين يعتقدون ذلك عن مؤسسات الحكم في دولهم أعلى منها في إسرائيل سوى في دولة واحدة فقط هي اليونان (٨٣)!! زد على ذلك، أن ٩٦٪ من الإسرائيليين عبروا عن اعتقادهم بأنه «من الضروري استغلال العلاقات الشخصية لدفع مصالح وإجراءات في القطاع العام». - وهي النسبة الأعلى من المواطنين الذين يعتقدون ذلك من بين جميع الدول التي شملها التقرير. كما أفاد التقرير، أيضا، بأن ١٢٪ من الإسرائيليين دفعوا الرشى لجسم أو مسؤول سلطوي معين خلال السنة المنصرمة للتغلب على حواجز بيروقراطية مختلفة!

وكان رئيس فرع منظمة «الشفافية الدولية» في إسرائيل، القاضي المتقاعد ومراقب الدولة السابق ميخا لندنشتراوس، قد قدم تقرير المنظمة الأخير حول «مؤشر الفساد» إلى وزيرة العدل، تسيبي ليفني، ووجه خلال ذلك نقدا لاذعا وحادا لرئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، على خلفية الفضيحة المتعلقة بمصروفات عائلته والتي كشفت عنها وسائل الإعلام الإسرائيلية مؤخرا. وقال لندنشتراوس: «إنها اعتبارات شخصية وغريبة، أو بصورة أدق هي استغلال للموقع الجماهيري من أجل الحصول على منافع شخصية محظورة. وهذا أمر في غاية الخطورة»!

أما الوزيرة ليفني فعقبت على معطيات التقرير بالقول إنها «معطيات غير مطربة... فإسرائيل تقبع في التُّلث الأدنى من دول OECD وهذه بشرى غير سارة»! وأضافت: «إنني أومن بأن نور الشمس هو المعقّم الأفضل. وهذا ما ينبغي تطبيقه، لا ترديده مجرد شعار، لأن الفساد يزدهر في الأماكن المظلمة ولدى من يمنعون نور الشمس من كشف أعمالهم»؛ وهو ما اعتبرته أوساط قضائية إسرائيلية نقدا تلخيصيا لممارسات ديوان رئيس الحكومة الذي وضع عراقيل عديدة أمام المطالبات بالكشف عن حساب نفقات مقر رئيس الحكومة الرسمي وحساب مصروفات منزله الخاص في مدينة قيسارية.

ومن جهته، عقب المراقب السابق على البنوك في إسرائيل، يوفاف لهمان، على معطيات «مؤشر الفساد» بالقول: «نحن لم نصبح جمهورية موز بعد، لكننا ما زلنا ذبلا للأسود، في التُّلث الأدنى من دول OECD... البيروقراطية وانعدام الشفافية والحاجة إلى علاقات شخصية ومحسوبيات - جميعها تولد لدى المواطن شعورا بأنه لن يستطيع الحصول على ما يستحقه وفقا للقانون إلا إذا كان على علاقة شخصية مع أحد أصحاب النفوذ والسلطة»!

من نشاطات «مركز مدار»

صدور كتاب «اختراع أرض إسرائيل» لشلومو ساند

«**كتاب ثان ضمن ثلاثية يفتح المؤلف من خلالها النار على مجموعة كبيرة من الأساطير الصهيونية الملفقة***

«أوراق إسرائيلية» ٦١:

حال الطبقة الوسطى في إسرائيل:

مجتمع أكثر استقطابا!

صدر حديثًا عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار العدد رقم ٦١ من سلسلة «أوراق إسرائيلية» ويحمل عنوان «حال الطبقة الوسطى في إسرائيل: مجتمع أكثر استقطابا!».

ويضم هذا العدد ترجمة لدراسة جديدة أصدرها «مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست في ربيع ٢٠١٣ بعنوان «الطبقة الوسطى في إسرائيل - التحولات الحاصلة خلال الأعوام الأخيرة» أنجزها سليم سلامة. وتؤكد الدراسة من ضمن أمور أخرى أن «وجود طبقة وسطى واسعة قد يدل على مجتمع متساو نسبيا، بينما تبين المقارنة الدولية أن حال الطبقة الوسطى في إسرائيل تدلل على مجتمع أكثر استقطابا وأقل مساواة».

وكانت مسألة الطبقة الوسطى في إسرائيل، ومكانتها، وأهميتها وما آلت إليه وآفاق تطورها، قد احتلت مركز الصدارة في النقاش العام في إسرائيل خلال الأعوام القليلة الأخيرة، وأيضا على خلفية المداولات التي جرت في الكنيست حول قانون الميزانية العامة الجديدة للدولة، ارتباطا مع توجهات وتصريحات وزير المالية الجديد، يائير لبيد، الذي حقق حزبه («يش عتيد») في الانتخابات البرلمانية الأخيرة إنجازا كبيرا وملفتا بوصفه ممثل الطبقة الوسطى وراعي مصالحها.

وتشير الدراسة أيضا إلى أنه كلما كانت حصة الطبقة

الأعداء المتاصل هي حروب عادلة بالمطلق، أما مقاومة السكان المحليين الأصليين فإنها إجرامية، وتسوِّغ ما ارتكب ويرتكب بحقهم من آثام وشرور مهما تكن فظافتها.

وتابع: بينما انصب جهد ساند في الجزء الأول على تفكيك الأراجيف المتعلقة بإعادة كتابة الماضي اليهودي، وأساسا من طرف كتاب أكفاء عكفوا على جميع شظايا ذاكرة يهودية- مسيانية واستعانوا بخيالهم المجنح كي يخلتقوا، بواسطتها، شجرة أنساب متسلسلة لـ «الشعب اليهودي»، فإن جهده في هذا الجزء الثاني منصب على تفكيك الأراجيف المتعلقة بتأكيد صلة «الشعب اليهودي» بفلسطين التي تم اختراع اسم لها هو «أرض إسرائيل» في سبيل إثبات تلك الصلة، وجرى استخدامه كأداة توجيه ورافعة للتخيل الجغرافي للاستيطان الصهيوني منذ

أن بدأ قبل أكثر من مئة عام.

وفي سياق ذلك يقوِّض الكتاب أسطورة كون «أرض إسرائيل» الوطن التاريخي للشعب اليهودي، ويثبت أن الحركة الصهيونية هي التي سرقت مصطلح «أرض إسرائيل»، وهو ديني في جوهره وحولته إلى مصطلح جيو- سياسي، وبموجبه جعلت تلك «الأرض» وطن اليهود في العالم أجمع، وذلك منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

وختم شلحت مؤكدا أن المساهمة الأساسية لهذا الكتاب المهم تبقى كامنة، كما أهمية الكتاب السابق، في نبش الماضي وإيضاح صيرورة الحاضر، بواسطة فتح النار على مجموعة كبيرة من الأساطير الصهيونية الملفقة.

وصارمة ومدروسة.

وكان الجزء الأول منها هو كتاب «اختراع الشعب اليهودي»، وسبق أن صدر بترجمة عربية عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار.

أما الجزء الثالث منها فهو كتاب بعنوان «كيف لم أعد يهوديا؟»، وصدر باللغة العبرية العام ٢٠١٣.

وأضاف شلحت: من نائل القول إن الوقائع التي يوردها ساند، شأنها شأن الاستنتاجات التي يتوصل إليها، تتوسع دائرة الضوء كثيرا حول الأراجيف التي لجأت الحركة الصهيونية إليها لتدعيم تلك المسلمات من جهة، ومن جهة أخرى موازية ومكاملة لتبرير مشروعها المتعلق باستعمار فلسطين وما ترتب عليه من آثار كارثية دمرة بالنسبة إلى سكانها الفلسطينيين الأصليين.

ويرى ساند بحق أن هدف الحركة الصهيونية من وراء هذه الأراجيف مجتمعة هو الاستفادة منها في الحد الأقصى ضمن سياق اختلاق قومية جديدة وشحنها بغايات استعمار فلسطين باعتبارها «وطن» أبناء هذه القومية الجديدة منذ أقدم العصور.

وقد تمثل الهدف الأهم من وراء الترويج لتلك الأراجيف في الإقناع بأن هذا «الوطن» (فلسطين) يعود إلى «الشعب اليهودي، واليه فقط، لا إلى أولئك «القلائل» (الفلسطينيون) الذين أتوا إليه بطريق الصدفة ولا تاريخ قوميا لهم، وفقا لمزاعم الحركة الصهيونية. وبناء على ذلك فإن حروب ذلك الشعب لاحتلال «الوطن» وبعد ذلك لـ «حمايته» من كيد

رام الله - صدر حديثًا عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار وفي الوقت نفسه عن منشورات المكتبة الأهلية في عمان، كتاب «اختراع أرض إسرائيل»، من تأليف البروفسور شلومو ساند، استاذ التاريخ في جامعة تل أبيب، وذلك في ترجمة عربية أنجزها أنطوان شلحت وأسعد الزعبي.

ويؤكد المؤلف في مقدمته الخاصة للطبعة العربية أن «الكتاب الإقليمي (الجغرافي) «أرض إسرائيل» لم يكن قوميًا على الإطلاق لدى ظهوره لأول مرة، ولم يكن من الممكن أن يكون كذلك أيضا، بل كان مصطلحا لاهوتيا- دينيا. فلقد اعتبر المكان خلال مئات الأعوام في نظر اليهود والمتهودين نقطة انطلاق لإبداء الخلاص الغيبي الذي سيحل على العالم بقدم المسيح.

وأوضح أيضا أنه رواهته ووجهته عندما ألف هذا الكتاب ثلاثة أسئلة رئيسية: (١) هل كان المكان دائما وطن لليهود كما تعلم في صغره في المدارس الإسرائيلية؟ (٢) إلى أي مدى يعتبر هذا المكان اليوم وطنًا للذين يعرفون أنفسهم كيهود في أنحاء العالم؟ (٣) كيف صارت إسرائيل وطن الإسرائيليين الذين يعيشون فيه؟.

قدّم للكتاب باسم مركز «مدار» الكاتب أنطوان شلحت فأشار إلى أنه الجزء الثاني مما يمكن اعتباره ثلاثية يقدم من خلالها البروفسور شلومو ساند، أستاذ التاريخ المعاصر في جامعة تل أبيب، إعادة نظر جذرية في جملة من المسلمات الصهيونية الصمّية الكاذبة عبر إخضاعها إلى محاكمة تاريخية متأنية

هذا الملحق

ممول من قبل الاتحاد الأوروبي



«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، و لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الأوروبي»

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

You Tube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959

هاتف: 2966201 – 2 – 00970

فاكس: 2966205 – 2 – 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي